أثر الإلتزام بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام على تحقيق الميزة التفاضلية

(دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في مملكة البحرين - قطاع التجزئة)

الباحثان

د.عمار عصام السامرائي
جامعة العلوم التطبيقية – البحرين

د.نادية عبد الجبار الشريدة
جامعة العلوم التطبيقية ـ البحرين

الملخـــص:

هدف البحث إلى بيان أثرالالتزم بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام على تحقيق الميزة التفاضلية (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في مملكة البحرين- قطاع التجزئة) خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦).

ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اختيار الالتزم بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام كمتغير مستقل ودراسة أثره على تحقيق الميزة التفاضلية كمتغير تابع. وقد شملت عينة البحث ستة مصارف إسلامية، حيث تم جمع البيانات من واقع التقارير المالية السنوية والبيانات المالية الصادرة عن المصارف عينة البحث.

وتكمن مشكلة البحث في: "تحديد أثر التزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية عند إعداد قوائمها المالية، على تحقيق الميزة التفاضلية لتلك المصارف".

وإعتمد البحث من أجل تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج على المنهج التحليلي والوصفي وتم إجراء تحليل الإنحدار الخطي البسيط **Simple Linear Regression**، وذلك لاختبار فرضيات البحث والإجابة عن أسئلته من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي**(SPSS)**.

وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات منها تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين- قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية، ويوجد أثر التزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين - قطاع التجزئة بالمعيار على تحقيق ميزة تنافسية تفاضلية مقاسة بالمنتجات المالية والاستثمارية والخدمية، كما لا يوجد أثر لحجم المصرف (إجمالي الموجودات) لدى المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين – قطاع التجزئة الملتزمة بمتطلبات العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية على تحقيق ميزة تفاضلية مقاسة بالمنتجات المالية والاستثمارية والخدمية. وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها يوصي البحث بأن على المصارف الإسلامية الالتزم بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية وكل ما يصدر من معايير منظمة للصيرفة الإسلامية، وهذا يعد بحد ذاته ميزة شمولية مستدامة، وكذلك الشفافية بتطبيق جميع أنواع الإفصاح وفي جميع الإنشطة لضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية، الاقتصادية والتنموية بكل فاعلية ، ولضمان تلبية احتياجات جميع الأطراف ذات العلاقة والسعى لتحقيق الميزة التفاضلية.

Abstract

The study aimed to show the Impact of commitment to requirements of General presentation and disclosure standard on achieving differential advantage (An applied study in kingdom of Bahrain Islamic banks-retail) during the period (2010-2016).

In order to achieve this aim the commitment to requirements of General presentation and disclosure standard was chosen as an independent variable and study its impact on the dependent variable differential advantages, then we have an officer variable as the size of the Islamic bank measured by total assets.

In this present study the sample included six Islamic banks, where the data was collected from the annual financial reports.

Accordingly, the problem of the present study is formulated as:

"Identification of the impact of the commitment of Islamic banks working in the Kingdom of Bahrain (retail) to the requirements of the General Presentation and Disclosure standard for the Islamic financial institutions when preparing their financial statements, on achieving differential advantage of these banks."

The study in order to achieve the aims and access to the results based on the analytical method and the descriptive analysis, and conducted a Simple Linear Regression analysis, in order to test hypotheses of the study and answer questions through the use of statistical analysis software (SPSS).

The study has arrived to many results. Amongst these are:

1- **Islamic banks working in the Kingdom of Bahrain (retail) are committed to the requirements of the general standard of presentation and disclosure for the Islamic financial institutions.**

2- **There is an impact of the of the commitment of Islamic banks working in the Kingdome of Bahrain (whol retail) to the requirements of the general standard of presentation and disclosure for Islamic financial institutions on achieving a differential advantage measured by the financial, investment, and services products.**

3- **There is no impact of the size of the bank (total assets) of the committed banks working in the Kingdome of Bahrain (retail) to the requirements of the general standard of presentation and disclosure for Islamic financial institutions on achieving a differential competitive advantage measured by the financial, investment, and services products.**

In the light of the results of the study, it is recommended that Islamic banks should be committed to the requirements of the general standard of presentation and disclosure for the Islamic financial institutions working in the Kingdom of Bahrain and all other related standards regulating Islamic banking. This, in itself, is a sustainable general advantage. The banks are, also, required to be committed to the transparency in the implementation of all kinds of disclosure in all activities, to actively ensure the achievement of social, economic, and development objectives. This is also to ensure the fulfillment of all the needs of relevant parties, and the endeavor to the achievement of comp differential advantage.

أولاً: المقدمة:

في ظل المتغيرات العالمية ونتيجة لعولمة النشاط المصرفي الإسلامي، برزت تحديات تنافسية كبيرة للمصارف الإسلامية، و كان لابد من العمل على التكيف مع هذه المتغيرات ومواجهة آثارها، وأصبح تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية ومواكبة التطورات المتلاحقة وتحقيق رغبات العملاء أحد المداخل الرئيسية لزيادة وتطوير القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية.

إن دور المصارف الإسلامية لا يقاس فقط بحجم الخدمات والمنتجات التي تقدمها فقط ، وإنما يقاس أيضاً بقدرتها على إصدار قوائم وتقارير مالية معدة وفقاً للمعايير المحاسبية الإسلامية ذات العلاقة التي تصدرها الجهات المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي، وكذلك مدى قدرة تلك القوائم والتقارير المالية على تلبية احتياجات مستخدميها بما تقدمه لهم من معلومات موثوق بها و موضوعية وتعكس بشفافية عالية ووضوح مركز المصرف الإسلامي ونتائج أعماله، إذ إن تلك القوائم والتقارير المالية هي الواجهة الرئيسة للمصرف الإسلامي ، فكان لابد أن يكون هناك اهتمام وعناية فائقة بعملية إصدار القوائم والتقارير المالية وأن تكون معدة وفقاً لأحدث المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة.

وقد جاء هذا البحث ليسلط الضوء على أثر الالتزام بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية عند إعداد القوائم المالية على تحقيق الميزة التنافسية التفاضلية للمصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين - قطاع التجزئة، إذ إن الالتزم بمتطلبات المعايير التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط والأخلاقيات له أهمية كبيرة في حصول المصرف الإسلامي على ميزة تنافسية في بيئة ديناميكية متجددة، إذ تعد القوائم والتقارير المالية بمثابة جسر للتواصل بين المصرف الإسلامي والبيئة المحيطة، ومرآة تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمصرف الإسلامي.

ثانيا: مشكلة البحث وعناصرها:

من خلال الإطلاع على القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين لوحظ أن هناك عدم توحيد في عملية العرض والإفصاح لفقرات تلك القوائم المالية، علماً أن معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف ولمؤسسات المالية الإسلامية صدر من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منذ عام ١٩٩٣م وسريان تطبيقه كان في١-١-١٩٩٦، وعلى الرغم من أن جميع المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين تعمل تحت مظلة وتعليمات مصرف البحرين المركزي والذي يمتلك وحدة متخصصة لمراجعة ومتابعة المصارف الإسلامية، إلا أن تلك المصارف الإسلامية تفاوتت في نسبة التزامها بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام، علماً بأن جميع مؤتمرات الصناعة المصرفية الإسلامية توصي بأهمية الالتزام بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لما له من أثر كبير في دعم مسيرة الصناعة المصرفية الإسلامية وتعزيز مكانة المصارف الإسلامية، لذا فإن مشكلة البحث تكمن في:

"تحديد أثر التزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية عند إعداد قوائمها المالية، على تحقيق الميزة التفاضلية (مقاسة بالمنتجات المالية والاستثمارية والخدمية) لتلك المصارف".

ثالثاً: **أهداف البحث**: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف الإطار العام لمعايير المحاسبة الإسلامية .

٢. التعرف على الإطار العام للميزة التنافسية والتفاضلية .

٣. تحديد عناصر المزايا التنافسية في المصارف الإسلامية.

٤. إيضاح متطلبات معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية وعلاقتها بالميزة التفاضلية.

٥. تحديد المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/ قطاع التجزئة الملتزمة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

٦. قياس أثر الالتزم بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على تحقيق الميزة التفاضلية للمصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/ قطاع التجزئة.

رابعاً: **أهمية البحث**:

(أ) الأهمية النظرية:

تبرز الأهمية النظرية للبحث الحالي، من حيث اعتباره إضافة جديدة (حسب علم الباحثين) للدراسات العربية وذلك عبر مراجعة واستعراض الجانب النظري والدراسات السابقة التي تناولت هذا الجزء من الموضوع، لذلك نأمل في إثراء الجانب النظري لتزويد المكتبات العربية والباحثين بالموضوع قيد البحث.

(ب) الأهمية العملية:

يعد تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية التي من الركائز الأساسية التي تساعد المصارف الإسلامية في الحفاظ على مكانتها المتقدمة في عالم الصيرفة الإسلامية، والذي يهتم بالقوائم المالية المعدة على أساس الإفصاح والشفافية وبالمعلومات ذات الجودة والمصداقية التي يتم الحصول عليها من تلك القوائم، ومن هنا جاءت الأهمية العملية لهذا البحث لإظهار واقع التزام المصارف الإسلامية بمعيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية والذي ينعكس بدوره على تحقيق الميزة التنافسية التفاضلية للمصارف الملتزمة بمتطلباته والتي نأمل استفادة المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين من النتائج التي تم التوصل إليها والآخذ بالتوصيات، مما يجعل من تلك المصارف محط أنظار وقدوة في إتباعها والتزامها بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، مع إمكانية تعميم تلك النتائج والتوصيات على المصارف الإسلامية على مستوى العالم، وخاصة بعد إنتشار المصارف الإسلامية في إنحاء المعمورة وأصبحت الصيرفة الإسلامية ليست حكراً على البلاد الإسلامية.

خامساً: **فرضيات البحث**: **لتحقيق أهداف البحث، تم صياغة الفرضيات الآتية :**

(**أ**) **الفرضية الأولى**: -"لا تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية".

(**ب**) **الفرضية الثانية**: -"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (**0.05 ≥ a**) لالتزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على تحقيق الميزة التفاضلية (مقاسة بالمنتجات المالية والاستثمارية والخدمية)".

(**ج**) **الفرضية الثالثة** : -"لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (**0.05 ≥ a**) لأثر التزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على تحقيق الميزة التفاضلية (مقاسة بالخدمات المالية والاستثمارية والخدمية) في ظل وجود حجم المصرف ".

سادسا: **نموذج البحث**:

- المتغير المستقل (**Independent Variable**): ويتمثل بالالتزام بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من قبل المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين- قطاع التجزئة.
- المتغير التابع (**Dependent Variable**): ويتمثل بالميزة التفاضلية.
- المتغير الضابط (**Officer Variable**): ويتمثل بحجم المصرف (إجمالي الموجودات).

شكل (١)

نموذج البحث أثر الالتزام بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام على تحقيق الميزة التفاضلية

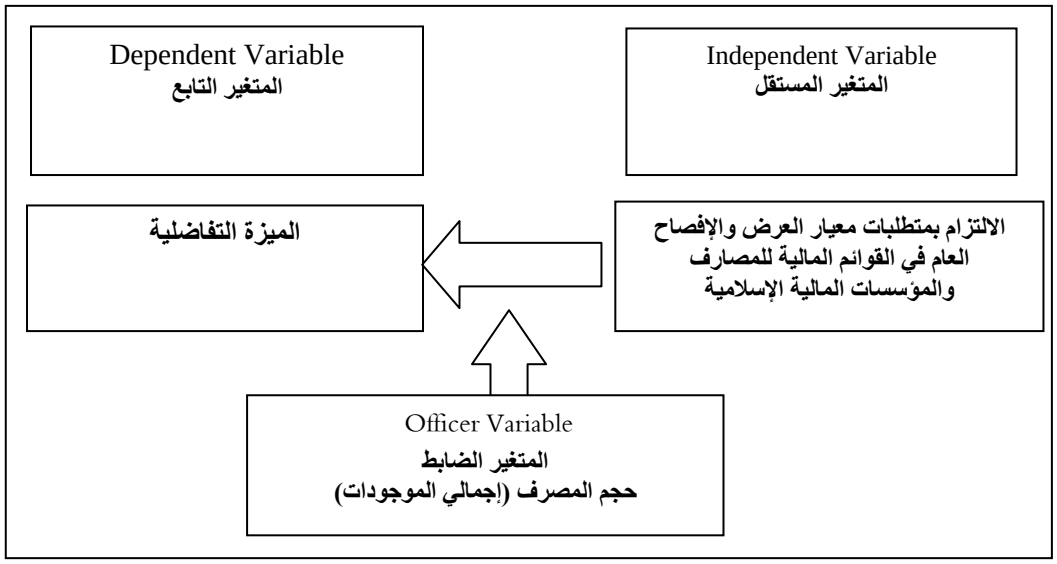

سابعاً: التعريفات الإجرائية:

(أ) معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية: هو معيار المحاسبة المالية الأول الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، وسريان تطبيق المعيار يكون من قبل المؤسسات المالية الإسلامية عند إعداد القوائم المالية اعتبارا من ١٩٩٦/١/١م. (**www.cbb.gov.bh**)

(ب) العرض والإفصاح: درجة تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستثمر من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمنظمة سواء أكانت كمية أو غير ذلك والتي تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفيض حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية في المستقبل. (كشك،١٩٩٠)

(ج) الميزة التفاضلية: هي الميزة غير السعرية وهي تعكس قدرة المصرف على تقديم منتجات مختلفة عن منافسيه، وفي هذا البحث سيتم قياس الميزة التفاضلية للمصارف الإسلامية من خلال: نسبة عائد الموارد المتاحة = مجمل الربح/ إجمالي الموارد المتاحة (إجمالي الودائع + حقوق الملكية) (البلتاجي،٢٠١٤)

ثامناً: حدود البحث:

(أ) حدود مكانية: تطبيق البحث على المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/ قطاعي التجزئة.

(ب) حدود زمانية: تطبيق البحث على القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية العاملة في مجتمع البحث / قطاع التجزئة، وذلك للسنوات من (٢٠١٠-٢٠١٦).

(ج) حدود علمية: يتناول البحث أثر التزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على تحقيق الميزة التفاضلية.

تاسعاً: صعوبات ومحددات البحث:

واجه الباحثان العديد من الصعوبات المحددات أثناء إعداد البحث في جانبيها النظري والعملي، وذلك لقلة المصادر التي تتناول الميزة التفاضلية من الناحية المحاسبية وعدم وجود دراسة على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي تربط بين الميزة التفاضلية بمعيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية كما لم يتم تناول معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية بكافة فقراته (٨٥ فقرة) وربطها بالقوائم المالية للمصارف الإسلامية من جهة وبالميزة التفاضلية من جهة أخرى، وخصوصا أن عينة البحث تناولت تحليل القوائم المالية لست مصارف إسلامية ولفترة سبع سنوات.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الإسلامية ومتطلبات معيار العرض والإفصاح العام

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الإسلامية:

لقد بدأ الاهتمام بإعداد معايير المحاسبة المالية للمصارف منذ عام ١٩٨٧م من خلال دراسات قدمت لهذا الغرض تم تجميعها في خمسة مجلدات أودعت في مكتبة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية (هيئة المحاسبة،٢٠١٥)

(أ) ماهية المعايير المحاسبية الإسلامية:

عرفت المعايير المحاسبية الإسلامية على أنها مجموعة من الإرشادات والتوجيهات الواجب الالتزام والتقيد بها عند تنفيذ الأحداث والعمليات المحاسبية التي يقوم بها المصرف الإسلامي من إثبات وقياس وعرض وإفصاح خلال الفترة الزمنية، كما تعتبر مقياس لتقويم الآداء المحاسبي، وأداة تساعد في تقديم رأي فني عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية المعدة من قبل المصرف الإسلامي. (يعقوب،٢٠١١)

وبناءً على التعريف السابق نرى أن المعايير المحاسبية الإسلامية هي دليل إرشادي وخارطة طريق يتم الاستدلال بها للوصول إلى أفضل الطرق والأساليب لقياس وتسجيل الأحداث والأنشطة المتعلقة بعمل المؤسسات المالية الإسلامية، وتسهم في إعداد القوائم المالية لتلك المؤسسات بصورة موحدة ويتم فيها عرض المعلومات والإفصاح عنها بطريقة عادلة وشفافة، وتصدر تلك المعايير وتراجع من قبل جهة مهنية متخصصة وفقاً لمراحل وآليات محددة تبعا لتطور الصناعة المالية الإسلامية والبيئة المحيطة بها، وتكون تلك المعايير المحاسبية مقبولة من قبل العاملين في البيئة المحاسبية الإسلامية من ناحية وتلبي حاجات مستخدمي القوائم المالية من ناحية آخرى.

(ب) أغراض معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية وأهميتها:

تحقق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية العديد من الأغراض من أهمها ما يلي:

١- توضح المعالجات المحاسبية لعمليات المصارف الإسلامية وهذا يحقق مبدأ التوحيد والثبات، وتعد بمثابة الدستور والمرجع الذي يرجع إليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية.

٢- تساعد في رفع كفاءة الآداء المحاسبي في المصارف الإسلامية، كما تساعد في إجراء المقارنات بين القوائم المالية للمصارف الإسلامية لاتخاذ القرارات المختلفة. (الغندور، ١٩٩٢)

٣- تعتبر وسيلة موضوعية لتقويم الآداء المحاسبي وتطويره إلى الأفضل أو لأسيما في ظل العولمة، وتعتبر معايير المحاسبة المرجعية لأجهزة الرقابة الخارجية على حسابات المصارف الإسلامية مثل البنوك ومؤسسات النقد ومراقب الحسابات.

٤- تساعد في تحقيق الثقة في القوائم المالية المنشورة لها على المستوى القومي والعالمي.

٥- تساعد في تحقيق التعاون والتنسيق بين المؤسسات والهيئات والمراكز المحاسبية العالمية. (شحاتة ، ١٩٩٢)

وبتتبع أعمال وأنشطة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، يلاحظ أنها دأبت منذ أن أخذت على عاتقها عملية إعداد وإصدار المعايير المحاسبية على مراجعة كل ما صدر من معايير محاسبية دولية ذات علاقة، وتقوم بدراسة مدى ملائمتها لطبيعة عمل المؤسسات المالية الإسلامية وعلى متابعة جميع ما يستجد من منتجات إسلامية تحتاج إلى مراجعة أو إصدار معايير محاسبية إسلامية ، وإن كل هذا يتم عن طريق لجان علمية متخصصة وعن طريق جلسات متتابعة لضمان إصدار معايير محاسبية إسلامية تدعم وتحافظ على سلامة الصناعة المالية الإسلامية وتعزز المكانة العالمية التي وصلت إليها. وقد صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة عدد من المعايير وكما يلي:**http://www.aaoifi.com**

جدول (١)

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

نوع المعيار	معايير شرعية	معايير محاسبية	معايير مراجعة	معايير الحوكمة	معايير الأخلاقيات
عدد المعايير	٥٨	٢٧	٥	٨	٢

المصدر: إعداد الباحثين-استنادا لاصدارات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،الموقع الرسمي .

وتطبق معايير المحاسبة الإسلامية بصفة إلزامية في دول كالبحرين والأردن وعمان وقطر والسودان وسورية، كما تطبق بصفة إلزامية في مركز قطر المالي، وقد اعتمدها كذلك البنك الإسلامي للتنمية، وهو مؤسسة تمويل دولية متعددة الأطراف وتستخدم معايير الهيئة (معايير المحاسبة) أيضاً كأساس لمعايير المحاسبة الوطنية في دول مثل إندونيسيا وباكستان. كما تستخدم كأساس إرشادي من قبل المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في دول مثل بروناي ومصر وفرنسا والكويت ولبنان وماليزيا والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وكذلك في مناطق مثل أفريقيا وآسيا الوسطى. ويستخدمها مركز دبي المالي العالمي كذلك كأساس إرشادي.(هيئة المحاسبة،٢٠١٥) وتراعي الهيئة عند إعداد وإصدار معايير المحاسبة الإسلامية مجموعة من السمات أو الخصائص لابد أن تتوفر في تلك المعايير، ويمكن توضيحها كما يلي،

(ج) سمات معايير المحاسبة الإسلامية:

تتسم معايير المحاسبة الإسلامية بمجموعة من السمات أو الخصائص من أهمها ما يلي:

المشروعية، حيث إنها تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، أو لا تتعارض معها، اعتمادها على القيم: حيث تقوم على مجموعة من القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية الطيبة المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية ، منها ربانية المصدر، كما إنها تتسم بالموضوعية، حيث تعتمد على أدلة إثبات قوية، ولا يلجأ إلى التقدير الحكمي إلا إذا تعذر تطبيق القياس الفعلي، وهي معتمدة على الفطرة، حيث تتفق مع فطرة ما تفتقت عنه عقول البشرية الملتزمة بشرع الله سبحانه وتعالى، وهي تتسم بالمعاصرة، حيث تسمح باستخدام أساليب التقنية المعاصرة في تنفيذ آداء العمليات المحاسبية فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها، وتسمح بالمرونة، حيث تسمح بالاجتهاد في مجالات الاجتهاد الشخصي وهذا يعطيها الملاءمة لكل زمان ومكان ولابد أن تتسم بالعالمية، من منظور عالمية الإسلام وبالتالي عالمية الأسس والمفاهيم المستنبطة من مصادره. (شحاته،١٩٩٢)

ولابُدَّ من العمل على تحديث المعايير وفقاً للظروفِ البيئية المتغيّرة من وقتٍ لآخر؛ إذ تمثِّل المعايير المحاسبية أفضل الممارساتِ المحاسبية المتاحةِعند وجودِ خلافاتٍ مُتعدِّدةٍ بالنسبة للمعالجة المحاسبية للموضوع الواحد؛ بحيث لا تُقدِّمُ المعايير المحاسبية معالجةً محاسبيةً واحدة؛ بل تُقدِّمُ عدَّةَ معالجاتٍ للموضوعِ المحاسبي الواحد، ويُعالَجُ هذا الموقفُ عن طريقِ الإفصاح المحاسبيِّ عن المعالجةِ المحاسبية التي تمَّ تطبيقُها؛ إن تتَّصِفَ المعايير المحاسبية بالتحرُّرِ من الإنحياز نحوَ طائفةٍ معيَّنة؛ بمعنى إن تُحقِّقَ معايير المحاسبةِ مفهومَ العدالة عند القوائم المالية المقدَّمةِ للأطراف الخارجية. (بن نعمة والعيد،٢٠١٦)

المطلب الثاني: **متطلبات معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية**:

لقد إنبثقت الأحكام والأسس التي توصل إليها معيار العرض والإفصاح العام، من أهداف التقارير المالية ومفاهيم المحاسبة المالية للمصارف الإسلامية والتي نص عليها بيان المحاسبة المالية رقم(١) المتعلق بأهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وبيان المحاسبة المالية رقم(٢) المتعلق بمفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. (هيئة المحاسبة،٢٠١٥- بيان١و٢- ص١٩٠)، أما فيما يخص متطلبات معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية، فسيتم في الفقرات الآتية التطرق إليها وكما يلي:

١ - نطاق المعيار: جاء في نطاق المعيار الخاص بالعرض والإفصاح العام بأنه ينطبق على القوائم المالية التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم، وتخضع لأحكام هذا المعيار جميع المصارف بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو مواطنها أو أحجامها، ونص نطاق المعيار أيضاً بأنه إذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطار مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار، فيجب الإفصاح عما تتطلبه المعايير الصادرة عن الهيئة وأثره على كل عنصر من عناصر القوائم المالية.

٢- الأحكام العامة: **و يمكن توضيحها كما يلي:**

١/٢- المجموعة الكاملة للقوائم المالية: وهي ما يجب أن يقوم المصرف الإسلامي بإعدادها من القوائم المالية والإيضاحات والتقارير وهي كما يلي: (هيئة المحاسبة والمراجعة،٢٠١٥،ص١٥٥)

جدول (٢)

القوائم المالية الرئيسة والإيضاحات والتقارير المعدة في المصرف الإسلامي

الرقم	اسم القائمة
أ	قائمة المركز المالي
ب	قائمة الدخل
ج	قائمة التدفقات النقدية
د	قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقأة
هـ	قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة
و	قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات
ز	قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض
ح	الإيضاحات حول القوائم المالية
ط	أي قوائم أو تقارير أو بيانات أخرى تساعد على تحقيق احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات الواردة في بيان الأهداف.

وبالاستناد على ما سبق يتبين أن القوائم المالية والإيضاحات والتقارير السابقة الذكر، تعد بمجملها من أهم أدوات الإفصاح في المصارف الإسلامية، والتي تختلف بشكلها وجوهرها عما تقدمه المصارف التقليدية من قوائم مالية، ويعود السبب في ذلك إلى خصوصية العقود والمنتجات التي تقدمها المصارف الإسلامية، والتي تعد ميزة تنافسية لها، حيث تتوج تلك الميزة التنافسية بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية وبالتحديد المعيار الأشمل وهو معيار العرض والإفصاح العام.

٢/٢- **القوائم المالية المقارنة**: والمقصود به إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية للفترة الحالية مقارنة بالقوائم المالية للفترة المالية المماثلة السابقة، حيث يتمكن مستخدمو القوائم المالية تلك من التمييز بين التغيرات الحقيقية والتغيرات المحاسبية في القوائم المالية الرئيسة للمصرف الإسلامي.

ويتبين لنا أن المعيار قد أخذ على عاتقه تمكين الأطراف المستخدمة للقوائم المالية من إجراء المقارنات بطريقة شفافة وواضحة بناءً على أسس علمية سليمة، مما يسهم ويدعم عملية اتخاذ القرارات الخاصة بهم.

٣/٢- **تقريب المبالغ المعروضة**: حيث نص المعيارعلى إنه يجب تقريب المبالغ إلى أقرب وحدة نقدية.

٤/٢- **شكل القوائم المالية وتبويبها والمصطلحات المستخدمة**: حيث حدد المعيار شكل القوائم المالية وطريقة عرض وتبويب محتوياتها والمصطلحات المستخدمة للتعبيرين تلك المحتويات بما يكفل لمستخدميها القدرة على فهم واستيعاب المعلومات التي تحتوي عليها، وبالتالي يضمن سهولة اتخاذ القرارات، مع مراعاة أنه لا يجوز تبويب الموجودات والمطلوبات على أساس إنها متداولة أو غير متداولة، وهذه إحدى خصائص قائمة المركز المالي للمصرف الإسلامي.

٥/٢- **ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات**: ونص على أنه يجب ترقيم الصفحات بشكل متسلسل مع إعطاء الإيضاحات عناوين واضحة مميزة على أن يشار إلى كل منها بجانب العنصر أو العناصر المرتبطة بكل منها في القوائم المالية.

٦/٢- **الإيضاحات حول القوائم المالية**: لقد اعتمد المعيار على أن تكون الإيضاحات جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية، ويجب النص على ذلك أيضاً في نهاية كل صفحة تحتوي على قائمة من القوائم المالية.

ومن الاستعراض السابق يتضح لنا أن الترقيم والترتيب الذي نص عليه المعيار يختصر الكثير من الجهد والوقت ويمكن مستخدمي القوائم المالية من الوصول إلى تفاصيل الإيضاحات بكل يسر وسهولة، وبالتالي يدعم الميزة التنافسية للمصرف الإسلامي عن طريق تقديمه لقوائم مالية وإيضاحات مفهومة وواضحة وميسر الوصول إليها ويستثمر فيها الجهد والوقت.

٣- **فقرات العرض والإفصاح في كل قائمة مالية من قوائم المصرف الاسلامي**:

(أ) العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي(هيئة المحاسبة والمراجعة،٢٠١٥،ص١٦٨): وبناءً على الفقرات الواردة في المعيار، يتضح لنا أن العناصر الواجب الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي للمصرف الإسلامي تختلف وتتميز بالشكل والمضمون عن عناصر قائمة المركز المالي للمصرف التقليدي، إذ إن موجودات المصرف الإسلامي لايتم تقسيمها إلى موجودات متداولة وغير متداولة، ملموسة وغير ملموسة وإنما تقسم وترتب وفقاً لدرجة

السيولة النسبية مع مراعاة الإفصاح عن الموجودات التي استثمر بها المصرف الإسلامي أمواله منفرداً عن التي اشترك فيها بأمواله مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، وهذا ينبع من خصوصية أنشطة المصرف الإسلامي وأسس عمله التي تقوم على مبدأ الاستثمار النافع في مشاريع وليس على أساس الإقراض والفوائد الربوية. كما أن المعيار حدد أنه لابد من الإفصاح عن مطلوبات المصرف الإسلامي بشكل مفصل مثل الحسابات الجارية وحسابات الادخار للأفراد أو المصارف المؤسسات المالية الأخرى، لبيان وتحديد قدرة وإمكانية المصرف على الوفاء بتلك المطلوبات وكذلك الذمم الدائنة للسلم والاستصناع وهو ما تنفرد وتتميز به المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية.

كما أننا نلاحظ التزام المعيار بإظهار حسابات الاستثمار المطلقة في بند مستقل لما لها من أهمية بالغة لبيان قدرة البنك على جذب الاستثمارات، كما أخذ المعيار بعين الاعتبار إظهار بند حقوق الأقلية بشكل مستقل بين بند حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وبين حقوق أصحاب الملكية معززا مبدأ الإفصاح الدقيق والكامل، وأخيراً حدد المعيار الفقرات الواجب الإفصاح عنها فيما يتعلق بعنصر حقوق أصحاب الملكية بكل تفاصيله من رأس المال المصرح به إلى عدد الأسهم المصدرة والقيمة الاسمية لها وأنواع الاحتياطيات والأرباح المبقاة والتحويلات بينهما إن وجدت، مع الالتزام بالإفصاح عن الأرباح الخسائر التقديرية المبقاة الناتجة عن التنضيد الحكمي في حال تطبيقه، وبذلك يكون المعيار بجميع فقراته السابقة الذكر، قد قدم إفصاحاً عالي الجودة معتمداً على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في إظهار وبيان عناصر وفقرات قائمة المركز المالي للمصرف الإسلامي، والذي في حال الالتزام بتطبيقها سيحقق المصرف الإسلامي ميزة تنافسية يحافظ بها على المكانة المرموقة والعالمية التي وصلت إليها الصناعة المالية الإسلامية.

(ب) العرض والإفصاح في قائمة الدخل (هيئة المحاسبة والمراجعة،٢٠١٥،ص١٧٣): وعن طريق تفحص قائمة الدخل يتضح لنا أن العناصر الواجب الإفصاح عنها في قائمة الدخل للمصرف الإسلامي تختلف وتتميز بالشكل والمضمون عن عناصر قائمة الدخل للمصرف التقليدي، وتضم هذه القائمة تفاصيل لابد من الإفصاح عنها بشكل مفصل، إذ يجب الإفصاح عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمارات التي استثمر المصرف فيها أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة ومضافاً لها ما اشترك فيه معهم، كما يجب الإفصاح عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمارات التي انفرد المصرف بالاستثمار فيها.

ويتبين من التفاصيل في فقرات المعيار أن هناك اختلافاً جوهرياً في جوهر عناصر قائمة الدخل للمصرف الإسلامي، وذلك يعود لاختلاف أسس العمل ومبادئه المستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية والتي تنبذ العمل على أساس الفائدة المحرمة ويكون البديل هو المشاركة في الأرباح والخسائر والدخول في استثمارات حقيقية تنموية، إن للمصرف الإسلامي أدواراً متعددة فتارة يكون مضارباً وأخرى يكون وكيلاً فضلاً عن تحديد إيراداته ومصروفاته من الأنشطة والخدمات المصرفية الأخرى. أو لابد من الإفصاح عن الزكاة والضريبة مع الإفصاح عن مبلغ كل منهما.

(ج) العرض والإفصاح في قائمة التدفقات النقدية(هيئة المحاسبة والمراجعة، ٢٠١٥، ص١٧٣):

ويتضح ومن خلال الفقرات التي حددها المعيار المتعلقة بتفاصيل قائمة التدفقات النقدية للمؤسسات المالية الإسلامية ، أن القائمة تشير إلى ثلاثة أنشطة رئيسة وهي أنشطة العمليات والاستثمار والتمويل، الإ أن ما يميز فقرات القائمة في المصرف الإسلامي أن تفاصيل الأنشطة المذكورة سابقاً تختلف في جوهرها ومضمونها عن تفاصيل الأنشطة في قائمة التدفقات للمصرف التقليدي، إذ يلاحظ أن من فقرات أنشطة العمليات وجود فقرة مخصص الزكاة، وكذلك فقرة عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، أما في تفاصيل الأنشطة الاستثمارية يلاحظ من تفحص القائمة وجود فقرات تتعلق ببيع الاستصناع مثلاً أو زيادة في المضاربات أو تفاصيل عن الزيادة في

ذمم البيوع المؤجلة، وهذا ما تنفرد وتتميز به فقرات الأنشطة الاستثمارية للمصرف الإسلامي، والتي هي من أهم أسس عمل المصرف الإسلامي، أما الأنشطة التمويلية فتظهر فقرات مثل الزيادة في حسابات الاستثمار المطلقة والزيادة في الحسابات الجارية والتي ينفرد ويتميز بها المصرف الإسلامي باعتبارهما ضمن الأنشطة التمويلية، لذا فإن التزام المصرف الإسلامي بإظهار تفاصيل هذه القائمة سوف يعزز ميزته التنافسية نظراً لوجود فقرات تميز هذه القائمة والتي تنفرد بها عن القوائم المماثلة في المؤسسات التقليدية.

(د) العرض والإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة. (هيئة المحاسبة والمراجعة، ٢٠١٥ ، ١٧٦) .

(هـ) العرض والإفصاح في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة (هيئة المحاسبة والمراجعة، ٢٠١٥ ، ص١٧٧): و بتفحص القائمة نلاحظ أن المصرف الإسلامي ينفرد ويتميز بقائمة الاستثمارات المقيدة، والتي فيها يراعى حرية العميل واختياره لنوع الاستثمار الذي يرغب بالدخول والاستثمار فيه، كما أن للعميل الحرية في التعاقد مع المصرف الإسلامي أما على أساس مبدأ الوكالة أو المضاربة، لذا يتميز وينفرد المصرف الإسلامي باعتماده على مبدأ الشفافية في التعامل مع عملائه، ويحدد بذلك المعيار ضرورة اظهار نصيب المصرف في الأرباح بصفته مضاربا، أو إظهار أجره المقطوع بصفته وكيلاً للاستثمار.

وبناءً على تفحص تفاصيل قائمة الاستثمارات المقيدة وكذلك تفاصيل قائمتي الدخل والمركز المالي السابقتين، وفي حال الالتزام بتطبيق الفقرات الواردة في مجال العرض والإفصاح في تلك القوائم، فإن المصرف الإسلامي باستطاعته أن يلبي رغبات أفراد المجتمع الذي يتواجد فيه ، إذ يقدم لهم المنتجات والعقود الإسلامية المختلفة، كما يعطيهم حرية الاختيار لطرق الدخول في الاستثمارات النافعة سواء بنوع محدد من الاستثمار (حسب ما يظهر في تفاصيل قائمة الاستثمارات المقيدة)، أو بالاعتماد على المشاريع التي يدخل فيها المصرف الإسلامي ويستثمر أموال المودعين (حسب ما يظهر في تفاصيل حسابات الاستثمار المطلقة)، وبناءً على ما سبق وبما أن المصرف الإسلامي ينفرد ويتميز بأن أساس عمله هو الاستثمار النافع المبني على كل ما أحله وأجازه الشرع، بالتالي فإن نتائج وثمرة نشاطاته تعود بالخير على المجتمع بأكمله و من ثم فإنه سيسهم في تحريك عجله الاقتصاد في البلد الذي يعمل فيه، مبتعدا عن أساس عمل المصرف التقليدي الذي يقوم على الإقراض والفائدة المحرمة شرعا.

(ج) العرض والإفصاح في قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات (هيئة المحاسبة والمراجعة،٢٠١٥، ص١٧٩): وبذلك يتبين ومن خلال تفحص قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات، إنها من القوائم المالية التي تنفرد وتتميز بها المصارف الإسلامية عن نظيرتها الربوية، فهي تعبير وتعزيز لدور المصرف الإسلامي الاجتماعي ، إذ أنها تظهر مدى مساهمته ودوره في مساندة أفراد المجتمع الذي يوجد ويعمل فيه عن طريق جمع ثم توزيع أموال الزكاة وصرفها لمستحقيها، وكذلك جمع أموال التبرعات وتقديمها للأفراد الذين يستحقونها، وبهذا يكون المصرف الإسلامي طبق ورسخ أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي هي أساس عمل المصرف الإسلامي، وبالتالي فإن تطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام وإظهار عناصر وبنود هذه القائمة بشكل واضح وشفاف سوف يزيد من ثقة أفراد المجتمع وقناعتهم بالدور الحيوي الذي يقوم به المصرف الإسلامي وهذا ما يعزز ويدعم الميزة التنافسية للمصرف الإسلامي.

(د) العرض والإفصاح في قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض (هيئة المحاسبة والمراجعة،٢٠١٥، ص١٧٩): وبذلك يتضح أن قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق

القرض من القوائم المالية التي تنفرد وتتميز بها المصارف الإسلامية عن نظيرتها الربوية، فهي تعبير وتعزيز للدور الاجتماعي للمصرف الإسلامي، إذ أنها تبين مدى مساهمته في خدمة المجتمع الذي يوجد ويعمل فيه، إذ أن تقديم المصرف الإسلامي للقرض الحسن الخالي من الفائدة الربوية هو ترسيخ لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي هي أساس عمل المصرف الإسلامي، كما أن حصول أفراد المجتمع المستحقين لهذا القرض على دعم وإسناد من المصرف الإسلامي يسهم في حقيقة الأمر في تعزيز مكانة المصرف الإسلامي في المجتمع ويزيد من إدراك وثقة المجتمع بالدور الذي يقوم به، وبذلك يكون تطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام وإظهار عناصر وبنود هذه القائمة بشكل واضح وشفاف سوف يعزز ويدعم الميزة التنافسية للمصرف الإسلامي.

(هـ) فقرات الإفصاح عن معالجة التغيرات في السياسات المحاسبية (هيئة المحاسبة والمراجعة،٢٠١٥، ص١٨٠).

(و) فقرات الإفصاح عن معالجة التغيرات في التقديرات المحاسبية غير المعتادة (هيئة المحاسبة والمراجعة،٢٠١٥، ص١٨٢).

(ز) فقرات الإفصاح عن معالجة تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات المالية السابقة (هيئة المحاسبة والمراجعة،٢٠١٥، ص١٨٣).

ونلاحظ من العرض السابق للفقرات ، أن فقرات المعيار المتعلقة بالإفصاح عن التغيرات في السياسات والتقديرات المحاسبية غير المعتادة وكذلك الإفصاح عن معالجة تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات المالية السابقة، جميعها تقوم على مبدأ الشفافية والمصداقية وعدم التضليل والتدليس في إظهار المعلومات، وذلك إيماناً بمبادئ الشريعة الإسلامية، ومن ثم وبالاعتماد على الوضوح والعدالة في عرض المعلومات المتعلقة بأي تغييرات في الطرق والسياسات المحاسبية والتغيير في التقديرات يتمكن مستخدمو القوائم المالية من إجراء المقارنات والوقوف على آداء المصرف الإسلامي وبالتالي اتخاذ القرارات بالاعتماد على أسس علمية سليمة، وهو ما يعود بالنفع على المصرف الإسلامي إذ ستزداد ثقة المتعاملين معه بالمعلومات التي يقدمها لهم في الفترات المالية المختلفة، كما أن الإفصاح عن تصحيح الأخطاء وأثره على حقوق المصرف من قبل الغير أو حقوق الغير قبل المصرف هو ضمن الإفصاح الأخلاقي الذي يعتمده المصرف في حال تطبيقه لفقرات المعيار وهذا ما يميز أسس تعامل المصرف الإسلامي والتي تقوم بالأساس الأول على القيم الأخلاقية وليس على تعظيم الأرباح المادية فقط. أما الفقرة الأخيرة من فقرات المعيار فهي تاريخ سريان تطبيقه على القوائم المالية للفترات المالية التي تبدأ اعتباراً من١٩٦٠/١/١.

المبحث الثاني
الإطار المفاهيمي للميزة التنافسية و التفاضلية

المطلب الأول : **ماهية الميزة التنافسية** :

يركز مفهوم التنافسية بشكل عام على قدرة المؤسسة على تلبية رغبات العملاء والمستهلكين وذلك من خلال توفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق. (العيسوي،٢٠٠٤)

أولاً: **التطور التاريخي لمفاهيم الميزة التنافسية**:

لقد شهدت فترة نهاية الثلاثينات ظهور مفهوم الميزة التنافسية **(Competitive Advantage)** إذ يرجع استخدامه إلى ذلك التاريخ، ومن ثم تطور مفهوم التنافسية و شهد تطوراً في دلالته عبر الزمن وكما يلي:

يعود الفضل أولاً لشمبرلين **Chamberlin** ١٩٣٩ ثم جاء بعده سالزنيك **Selznick** ١٩٥٩، والذي ربط ما بين الميزة التنافسية والقدرة (**Dornbusch et al,1977**) ، وبعد هذين الكاتبين جاء كل من (شندل**Schendel** وهوفر**Hofer**) حيث وضعا تعريفاً لمفهوم الميزة التنافسية على أنها الوضع الفريد الذي تطوره المؤسسة في مواجهة منافسيها من خلال الاستعمال الخاص للموارد المختلفة المتاحة بالشكل الذي يضمن مواجهة هؤلاء المنافسين .**(Schende,1994)**

ويشار إلى الميزة التنافسية بأنها قدرة المؤسسة على التميز مقارنة بمنافسيها، ومن وجهة نظر عملائها، وذلك من خلال الاستخدام الكفء والفعال للموارد والمهارات واستمرارية التحسين في المنتوج والعمليات. **(Giorgio,2007)**

وباستعراض المفاهيم السابقة الذكر للميزة التنافسية يلاحظ أنها ركزت على تحقيق رغبات وحاجات العملاء عن طريق توفير منتجات وخدمات ذات نوعية جيدة وبخصائص منفردة وبالسعر والوقت المناسبين لهم، وهي وضع فريد تطوره المؤسسة لمواجهة منافسيها، وهي نقطة قوة للمؤسسة ويمكن أن تكون في نواحي مختلفة إنتاجية، تمويلية، تسويقية أو في كفاءة الإدارة، وهي عبارة عن التميز والاختلاف عن المنافسين.

ثانيا: **مصادر ومقومات بناء الميزة التنافسية :**

إن هناك مجموعة من البنود التي تمثل مصادر لبناء الميزة التنافسية يمكن أيجاز أهمها فيما يلي (ماتوغ،٢٠٠٦) (نجم،٢٠٠٣):

أ- الابتكار ب- الجودة ج - الكفاءة د- التوجه نحو العملاء

ثالثاً: **التحديات المحيطة للاهتمام بالقدرات التنافسية**:

إن التحديات المحيطة والتي أدت إلى الاهتمام بالقدرات التنافسية يمكن أن تقسم إلى ما يلي:

(أ) التحديات التي تواجه المؤسسات للاهتمام بالقدرات التنافسية.

(ب) التحديات التي تواجه المصارف للاهتمام بالقدرات التنافسية.

في مجال الصيرفة هنالك عدد من التحديات التي فرضت على المصارف ضرورة الاهتمام بالميزة التنافسية من أهمها ما يلي:

١- تزايد تأثير اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الأمر الذي أدى إلى ظهور تحديات أمام الخدمات المصرفية في شكل تزايد نطاق المنافسة وفرض تحديات على طبيعة الخدمات وسبل تقديمها (المطيري، ٢٠٠٩)

٢- تحرير وعولمة الخدمات المصرفية وازدياد إنتشار هذه الخدمات دون اعتبار للحدود بين الدول خاصة في ظل تزايد اعتماد قطاع المصارف وخدماته على التقنيات واستحداث خدمات مصرفية متطورة تحقق الإنتشار في الأسواق بشكل كبير.

٣- اتجاه العديد من المصارف على مستوى العالم على الاعتماد على الابتكار والمعرفة في تطوير الخدمات المصرفية وإيجاد بدائل متنوعة أمام العملاء تمكنهم من الحصول على الخدمات بشكل يتناسب مع احتياجاتهم. (عبد الله ، ٢٠٠٦)

٤- اعتبار عنصر الجودة في الخدمات المصرفية أساساً ومطلباً رئيسياً من جانب العملاء واتجاه المصارف إلى التوافق مع متطلبات المواصفات العالمية لجودة الخدمات المصرفية والتي أصبحت أحد المحاور الرئيسية للمنافسة بين المصارف.

٥- تزايد المخاطر المرتبطة بمجالات الخدمات المصرفية ، الأمر الذي تحتم أن تقوم المصارف بتوفير عناصر الحماية والأمان والخصوصية للعملاء والذي يشكل عنصر منافسه بين المصارف. (شلبي،٢٠٠٥)

٦- الاتجاه العالمي للإندماج بين المصارف لتكوين كيانات مصرفيه تلعب دوراً مؤثراً على طبيعة الأسواق والصيرفة والمنافسة بين المصارف.

٧- ظهور التقنيات الحديثة التي أدت إلى إحداث تأثيرات ملموسة على مجال المصارف والخدمات المصرفية حيث أدت هذه التقنيات إلى ابتكار خدمات متنوعة تتناسب وتطلعات العملاء. (عمار،٢٠٠٤)

واستنادا على ما سبق فإن جميع ما ورد من تحديات ودوافع تنطبق على ما يمكن أن تواجهه المصارف الإسلامية حالياً، لذا أصبح من الضروري أن تعمل المصارف الإسلامية على مواجهة جميع التحديات ببذل المزيد من الجهود للحصول والحفاظ على مكانة متميزة بين المنافسين، مع ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المنظمة للصيرفة الإسلامية بعد أن أصبحت تلك المعايير معترفاً بها دوليا من قبل الأطراف المتعاملة مع المصارف الإسلامية التي إنتشرت في جميع أرجاء المعمورة.

المطلب الثاني: الميزة التنافسية وتطبيقاتها في المصارف:

أولاً: الميزة التنافسية في المصارف الإسلامية:

عند النظر إلى الميزة التنافسية في قطاع الصيرفة، فإنها تعبر عن مدى تفوق المصرف على المصارف المنافسة في مجال العمل وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة، حيث ترتبط الميزة التنافسية بقدرة الموارد البشرية وأدائها وكذلك جوانب الجودة وتحسينها وبالتكنولوجيا المستخدمة وأيضاً الحصة السوقية للمصرف مقارنة بالمصارف الأخرى، وكذلك تشير إلى القدرة على مواجهة المتغيرات المؤثرة على آداء الخدمات المصرفية والتوافق والإنسجام معها والتغلب عليها بدرجة تتفوق عن المنافسين والتميز عنهم في تقديم الخدمات والتميز في أنشطة التسويق المصرفي. **(Alberto, 2002)**

واستنادا لما سبق فيمكننا تعريف الميزة التنافسية للمصارف الإسلامية على أنها مجموعة معايير وخطط عمل وطرق وأساليب وإجراءات تلتزم المصارف الإسلامية بتطبيقها وإتباعها باستمرار، وتشمل كافة انشطتها ومنتجاتها، وذلك لتلبي رغبات عملائها بأعلى جودة وبمضمون وأسلوب مختلف ومتميز عن منافسيها، مع الاستمرار بعمليات إدارة مواردها وقدراتها بكفاءة لتحقيق أهدافها بفاعلية عن طريق تطوير نقاط القوة لديها والاستفادة من الفرص في البيئة المحيطة بها لتعزيز قدراتها التنافسية.

ثانيا: العناصر المحددة للميزة التنافسية في المصارف الإسلامية:

إن عناصر التنافسية في المصارف الإسلامية تتضمن ما يلي:

١- الالتزام بالمعايير الصادرة عن الهيئات المنظمة للصناعة المصرفية الإسلامية.

٢- الأساليب والطرق والإجراءات المتعلقة بالابتكار والتجديد في المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء والمتميزة عما يقدمه المنافسون باستمرار على المستوى المحلي والدولي من حيث الجودة والكلفة والتقنيات المستخدمة.

٣- التحسين المستمر في عملية إدارة مواردها المادية والبشرية بكفاءة عالية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بفاعلية، وبذلك تزداد حصتها السوقية في قطاع الصناعة المصرفية الإسلامية.

ثالثاً: أنواع الميزة التنافسية وعلاقتها بمفاهيم الميزة التفاضلية:

إن العامل الأكثر أهمية والمحدد لنجاح منظمة الأعمال هو الموقف التنافسي لها في الصناعة التي تعمل بها، فالميزة التنافسية لا تأتي اعتباطاً بل يستوجب على المؤسسة أن تعرف قواعد التنافس القائمة في السوق. **(Barney,1991)** لذا تم تقسيم الميزة التنافسية إلى عدة أنواع وكما يلي:

(أ) الميزة التنافسية ذات الكلفة الأقل والمتميزة:(Porter,1991) (معموري،٢٠١٠)

١- التكلفة الأقل.

٢- تمييز المنتج .

ويتضح لنا من التصنيف السابق أن تميز المنتج قريب من مفهوم الميزة التفاضلية والتي يمكن أن تتضح من خلال ما يقدمه المصرف الإسلامي من خدمات ومنتجات متنوعة تميزه عن منافسية ليس من ناحية الأسعار والكلف، وإنما من ناحية الجودة والأسلوب وسهولة الحصول على تلك الخدمات والمنتجات.

(ب) الميزة التنافسية من خلال المشتري (السعرية وغير السعرية): (بن نافلة،٢٠٠٦)

١- سعرية .

٢- غير سعرية .

ونرى هنا أن الميزة التفاضلية ترتبط ارتباطا ً وثيقاً بمفهوم الميزة غير السعرية لأنها تركز على عناصر غير السعر والكلفة وإنما عناصر لها علاقة بنوعية الخدمات والمنتجات التي تقدمها المصارف الإسلامية والتسهيلات المصاحبة لها والتنوع والتعدد في الخدمات والمنتجات المتاحة والذي يخدم حاجات أفراد المجتمع.

(ج) الميزة التنافسية النوعية وغير النوعية:(Alberto,2002) (وديع،٢٠٠٣)

١- تنافسية نوعية متركزة على عوامل غير سعرية.

وهنا يظهر بوضوح أن التنافسية النوعية تعكس حقيقة الميزة التفاضلية التي تعتمد على مرتكزات غير السعر مثل التنوع والابتكار في الخدمات والمنتجات وارتباط كل مايقدمه المصرف الإسلامي بما هو حديث ومتجدد ومبتكر لتلبية رغبات أفراد المجتمع.

٢- تنافسية غير نوعية متركزة على التكلفة أو السعر.

(د) الميزة التنافسية الداخلية والخارجية: (**مويزة، ٢٠٠٦**)(**Pitts&Lei,1996**)

١- ميزة تنافسية خارجية.

٢- ميزة تنافسية داخلية.

ونتيجة للمنافسة الشديدة في قطاع الصيرفة الإسلامية يتضح أن على المصارف الإسلامية امتلاك ميزة سعرية وغير سعرية ، فضلاً على ضرورة امتلاكها لميزة تنافسية داخلية وخارجية ، والتميز عن المنافسين باتباع المعايير التي تحكم الصناعة المصرفية الإسلامية إضافة إلى الإنفراد والتميز بتقديم الخدمات والمنتجات بالكلفة والجودة والأسلوب الذي يصعب على المنافسين تقليده، وبذلك تزداد ثقة الأطراف المتعاملة معها وهذا ما يضمن لها البقاء والاستمرارية والحفاظ على قدرتها التنافسية المستدامة.

رابعاً: أهمية الميزة التنافسية في المصارف:

ينظر للميزة التنافسية في المصارف على أنها قدرة المصرف على تحقيق حاجات العميل، في الوقت والمكان المناسب وبالسعر المناسب ، أو القيمة التي يرغب بالحصول عليها من الخدمة (ذات جودة عالية). (خليل، ٢٠٠٠)، وتتبلور أهمية الميزة التنافسية في المصارف ومن خلال:

١. تحقيق التواجد في عصر العولمة وبالاعتماد على الابتكار والإبداع في أداء الأنشطة المصرفية والخدمات وامتلاك القدرات والمهارات وزيادة الكفاءة والفعالية في أداء الأنشطة المصرفية وإيجاد آلية مستمرة من الابتكار في الأنشطة والخدمات.

٢. ارتفاع الأرباح التي يمكن أن تحققها البنوك من وراء إبداء الاهتمام بمكونات الميزة التنافسية.

٣. إمكانية تحقيق التمركز في الأسواق الدولية وبناء مراكز تسويق والاستحواذ على حصة سوقية مناسبة بهذه الأسواق مع إمكانية التوسع في الأسواق الخارجية والتحكم في آداء الخدمات والأنشطة المصرفية بها وتحقيق مكانه رائدة ومتفوقة بين المصارف في هذه الأسواق. (الخضيري، ٢٠٠٤)

ويتضح من المفاهيم السابقة أن أهمية الميزة التنافسية للمصارف الإسلامية تتبلور في الحصول على ثقة الأطراف التي تتعامل معها تلك المصارف والمستفيدون من خدماتها ومنتجاتها، سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات خاصة أو حكومية محلية أو دولية ، وبالحصول على ثقتهم سترتفع حصة المصرف السوقية ويتفوق على منافسيه، وبالتالي يحقق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية ويعود النفع على جميع الأطراف .

المطلب الثالث: الإطار العام للميزة التفاضلية وتطبيقاتها وعلاقتها بمعيار العرض والإفصاح العام:

أصبح من الضرورة التركيز على التمايز فيما تقدمه المؤسسات وطريقة تقديمها فيما يتعلق بالخصائص التقنية والإبداعية التي من شأنها تمايز ما تقدمه مؤسسة عن أخرى،على سبيل المثال تقديم المؤسسات المصرفية لعملائها خدمة العمليات المصرفية من خلال الإنترنت كأفضل وسيلة للحصول على الخدمة المصرفية بدلاً من تحمل الأعباء المالية والجسدية للذهاب لموقع المؤسسة للحصول على الخدمة **(Kotler & Armstrong, 2004)** ، لذا سنتطرق لتطبيقات الميزة التفاضلية في المصارف.

أولاً : تطبيقات الميزة التفاضلية في المصارف الإسلامية:

ضمن الميزة التفاضلية سيتم التطرق إلى أنواع الأنشطة والأعمال التي تقوم بها المؤسسات بصورة عامة وكذلك الأنشطة والأعمال التي تقوم بها المصارف على وجه الخصوص، كما سيتم تقسيم أنشطة المصارف الإسلامية إلى خدمات مصرفية ومنتجات مصرفية واللذان يشكلان معا الميزة التفاضلية للمصرف الإسلامي، وكما يلي:

(أ) أنشطة وأعمال المؤسسات: تقوم المؤسسات بأنشطة وأعمال متنوعة، وكما يلي: **(Kotler et al 2006)**

١- منتج خالص ٢ - منتج ملموس ٣- منتج/خدمة

٤- خدمة مصحوبة بمنتجات أو خدمات أخرى ٥- الخدمة الخالصة

(ب) أنشطة وأعمال المصارف: تقوم المصارف بمجموعة من الأعمال ويمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات:

١- مجموعة أعمال الخدمات المصرفية: وتشمل هذه المجموعات خدمات قبول الودائع وتحصيل الشيكات، وعمليات الاعتمادات المصرفية وخطابات الضمان...الخ، إذا كانت مغطاة بالكامل،

٢- مجموعة أعمال التسهيلات المصرفية: التسهيلات المصرفية تشمل ما كان من قبيل الكفالات والضمانات، وهي خدمات مصرفية أصلا، ولكنها غير معطاة غطاء كاملا،

٣- مجموعة أعمال الاستثمار: ويقصد به توظيف المصرف لجزء من أمواله الخاصة أو الأموال المودعة لديه في مشاريع تعود بالربح على الطرفين (المصرف والمودع) (وهبه ،١٩٨١)

كما أن هناك تقسيم أخر لأنشطة المصارف من حيث العمليات الائتمانية:

١- خدمات مصرفية لا تتضمن عمليات ائتمانية: وهي التي لا تتضمن عمليات ائتمانية، فيتم تنفيذها كخدمة مصرفية، يتم أخذ عمولة أجر مقابل تقديم الخدمة.

٢- خدمات مصرفية تتضمن عمليات ائتمانية: - وهي التي تخضع لعمليات البحث الائتمانية، فيتم تنفيذها بالمصارف كعمليات استثمارية.(قنطقجي، **www. Kantakji. Org.**)

وسيقوم البحث باعتماد تقسيم الأنشطة والأعمال في المصارف الإسلامية إلى خدمات مصرفية ومنتجات مصرفية، ويشكلان معا الميزة التفاضلية للمصرف الإسلامي ويمكن توضيحهما كما يلي:

١: الخدمات المصرفية:

يعد الاهتمام بقطاع الخدمات من المظاهر الحديثة في الاقتصاديات العالمية، سابقاً كان الاهتمام منصباً على القطاعات الزراعية والصناعية، والتي كان ينظر لها على مستوى الدول أو على مستوى المؤسسات بأنها تستحق التركيز لعوائدها المرتفعة، أما قطاع الخدمات فكان ينظر لها على أساس أنها غير مربحة أو ذات عوائد بسيطة، وفي الوقت الحاضر اختلفت الأمور اختلافاً جذرياً بعد أن أصبح قطاع الخدمات من الصناعات المتطورة ذات الأهمية الاقتصادية وبدأت صناعة الخدمات تجذب أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار فيها نظراً للتزايد المطرد في عوائدها المادية والمعنوية.

١/١: مفهوم الخدمة:

أصل كلمة خِدمة : اسم ، والجمع : خِدَمٌ، خَدَمَاتٌ ومصدرها خدَمَ، ويقصد بخِدمة: مساعدة أو فضْل، هديَّة، منحة، عناية واهتمام، والخدمات هي أنشطة تشمل العمل والمعرفة والاستشارة. (معجم المعاني الجامع)**www.almaany.com/ar/dict/a** ، إن المحاولات الأولى لتعريف الخدمات ارتكزت على أساس التفرقة بينها وبين السلع المادية، فالجمعية الأمريكية للتسويق عرفت الخدمة على أنها: النشاطات، المنافع التي تعرض للبيع أو التي تعرض لارتباطها بسلعة معينة.

وعرفت الخدمة بأنها (نشاط أو أداء يخضع للتبادل، بالضرورة غير ملموس، أولاً يسمح بأي تحويل للملكية .الخدمة يمكن أن تكون مرتبطة أو لا بمنتج مادي). **(Kolter et al,2006)**

٢/١: أنواع الخدمات: تقوم المؤسسات الخدمية بتقديم حزمة متنوعة من الخدمات الملموسة وغير الملموسة للمستفيدين، والتي تشكل معا الخدمة ، وهذه الخدمة يمكن أن تنقسم إلى قسمين :**(Cook et al,1999)**

٢/١- أ: الخدمة الجوهر .

٢/١- ب: الخدمات المحيطة أو المساعدة أو التسهيلية .

٣/١: خصائص الخدمة: إن من أبرز خصائص الخدمة ما يلي:**(Newman,2001)**:

التلازمية، الفنائية والإنتشار الواسع، عدم الملموسية.

٤/١: المزيج الخدمي المصرفي: يشار للخدمة المصرفية على أنها أنشطة أو منافع تقدم بين طرفين بائع ومشتري الخدمة، وكذلك تؤدي إلى إشباع حاجات، ورغبات للعميل والمستهلك، وتقديم منفعة أو منافع له (أبو درويش،٢٠١٥)

ونلاحظ مما سبق أن الخدمة بشكل عام هي آداء أو نشاط أو منافع ، غير ملموسة بحد ذاتها أولاً ينتج عنها نقل ملكية لأحد عوامل الإنتاج، ويضيف البحث إن الخدمة هي تفاعل بين طرفين وهي نظام معلومات مخرجاته معظمها غير ملموسة ولكن قد يصاحبها جزء ملموس.

٥/١: الخدمات المصرفية الإسلامية:

إن المصارف الإسلامية تقدم خدمات مصرفية مشابهة من حيث التسمية للخدمات المصرفية في المصارف التقليدية، ولكنها مختلفة عنها بالجوهر والمضمون، وذلك لالتزام مقدمي الخدمات المصرفية بأحكام الشريعة الإسلامية، مع مراعاة المعايير والتعليمات المتعلقة بكل خدمة مقدمة. إن المصارف الإسلامية تقدم الكثيرمن هذه الخدمات ومن أمثلتها الاعتمادات المستندية، وخطابات الضمان، والحوالات المصرفية، والبطاقات الائتمانية، وخدمات الاستثمار في جزء من الأوراق المالية والتي تقع ضمن دائرة المباح التعامل بها في أحكام الشريعة الإسلامية . (الوادي،٢٠١٢)

ونرى أن المصرف الإسلامي الذي يقدم خدمات توازي أو تفوق توقعات عملائه سيتمكن أولاً من ضمان عملائه وعلى المدى الطويل وذلك لاطمئنانهم بما سيقدمه لهم من خدمات في المستقبل والتي تجاري كل مبتكر وحديث، وهذا ما سيكسبه ميزة تنافسية مستدامه.

٢- المنتجات المصرفية: وهي القسم الثاني من الأنشطة والأعمال التي تقدمها المصارف، ويمكن توضيحها كما يلي،

١/٢: مفهوم المنتج ومستوياته:

١/٢- أ: مفهوم المنتج:أصل كلمة مُنتَج: اسم، والجمع :مُنتَجات، ومُنتَج: اسم المفعول من إنتَجَ (معجم المعاني الجامع)، ويعرف المنتج على أنه أي شيء يمكن تقديمه للسوق بغرض الاستهلاك أو الاستخدام أو الحيازة أو الإشباع لحاجة معينة أو رغبة معينة وهو بذلك يشمل

على الأشياء المادية والخدمات غير المادية والأشخاص والأماكن والمنظمات والأفكار وأن مفرد المنتج هي وحدة مميزة بمجموعة من الخصائص، مثل الحجم السعر والمظهر المادي واللون والطعم وغيرها.

١/٢ـ ب: مستويات المنتج: يمكن أن تحدد ثلاثة مستويات للمنتج وكما يلي:

- المستوى الأول/المنتج الأساسي: ويعني المزايا الأساسية التي يبحث عنها المشتري والتي تسمح بإشباع حاجاته.
- المستوى الثاني/المنتج الملموس ويتكون من الملامح والأبعاد المادية الملموسة والتي تسهل عملية المبادلة للمنتج الأساسي.
- المستوى الثالث/المنتج بمفهوم واسع (المتنامي): هو جميع الخدمات التي ترافق المنتج مثل عمليات التوزيع، التركيب، الضمان والصيانة. **(Kotler et al,2006)**

٢/٢: المنتجات المصرفية الإسلامية:

ينظر للمصرف الإسلامي على أنه وسيط مالي من خلال قيامه بدراسة الجدوى وإدارة المخاطر المرتبطة بالمستثمرين وظروفهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من جهة، ومن خلال المحافظة على استمرار ملكية المودعين للأصول التي تدر أرباحاً حقيقية من جهة أخرى، أولاً يمكن للمصارف الإسلامية القيام بهذا النوع من الوساطة المالية إلا إذا توافر في أنشطتها شرطان أحدهما في جانب علاقتها مع المودعين والآخر في جانب علاقتها مع المستثمرين، فالعلاقة مع المودعين ينبغي أن تقوم على أساس الوكالة، والشرط الآخر هو إن استعمالات الأموال ينبغي أن تبنى على طلب تمويلي من قبل المستثمر. (قحف،٢٠٠١)

٢/٢ـأ: القواعد الأساسية المتبعة في الاستثمار المصرفي الإسلامي:

إن القاعدتين الأساسيتين في استثمار أموال المسلمين اللتين يلتزم بهما المصرف الإسلامي هما:

- **قاعدة الغرم بالغنم (مجلة الاحكام العدلية ـ المادة٨٧):**أي إن الحق في الحصول على الربح (أو العائد) يكون بقدر محمل المشقة (كالمخاطر أو الخسائر)، وباعتبار أن عميل المصرف هو شريك في أعماله، فإن الحق في الربح (الغنم) يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة (الغرم) ، وتعتبر هذه القاعدة الأساس الفكري لكل المعاملات القائمة على المشاركة أو المعاوضة ، فالمتعامل مع المصرف يكون شريكاً في الربح وفي الخسارة أيضاً. (صوان، ٢٠٠١)
- **قاعدة الخراج بالضمان (مجلة الاحكام العدلية ـ المادة٨٥):** إذ يشمل الخراج بالضمان: "الدخل والمنفعة والغلّة يتملكها المشتري مقابل ضمإن الأصل" (الشوكاني، ١٩٨٦)، ومن الفوائد العملية لقاعدة الخراج بالضمان أنها سارية في الحسابات الجارية في المصارف الإسلامية، وكذلك لتعليل ربح رب المال في المضاربة إذ يحتفظ بالمسئولية عن خطر خسارة رأس المال فضلاً عن ملكية المال. (البعلي،٢٠٠٩)

٢/٢- ب: التنوع والابتكار في المنتجات المصرفية الإسلامية:

يشير الابتكار المالي في الصناعة المالية الإسلامية إلى "مجموعة الإنشطة التي تتضمن عمليات التصميم ، والتطوير ، والتنفيذ لأدوات وآليات مالية مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل. (سويلم، ٢٠٠٤)

وبناءً على ما سبق فإننا نرى أن التنوع والابتكار في المنتجات المصرفية الإسلامية يعزز مفهوم الاستثمار الأمثل، إذ يتم تسخير كافة الموارد والقدرات واستخدام جميع عناصر الإنتاج الحقيقية وبأحدث الأساليب مع الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ذات العلاقة بكل منتج يطرحه المصرف الإسلامي، وأن مخرجات هذه العملية المتكاملة هي مشاريع تنموية حقيقية متميزة تدعم الاقتصاد بشكل عام والمؤسسات والأفراد بشكل خاص، وهذا ما يحقق للمصرف الإسلامي والبيئة المحيطة به الاستقرار ويجعلهما بعيداً عن التأثر بالتقلبات الاقتصادية والأزمات المالية، وبالتالي يدعم عملية الحصول على ميزة تنافسية جوهرية مستدامة.

ثانياً: العلاقة بين معيار العرض والإفصاح العام والميزة التفاضلية في المصارف الإسلامية:

لقد تم تعريف الميزة التفاضلية: بأنها الميزة غير السعرية، وهي تعكس قدرة المصرف على تقديم منتجات مختلفة عن منافسيه، وسيتم قياس الميزة التفاضلية للمصارف من خلال المعادلة الآتية:

نسبة عائد الموارد المتاحة = مجمل الربح/ إجمالي الموارد المتاحة (إجمالي الودائع+حقوق الملكية) (البلتاجي،٢٠١٤)

وفي هذه النسبة يتم تحديد قيمة مجمل الربح بشكل دقيق وسليم وهو الفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي المصروفات والذي يتم تحديده من قائمة الدخل، وعند التزام المصرف الإسلامي بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام الخاصة بقائمة الدخل، فإنه سيتم تحديد قيمة مجمل الربح بشكل دقيق وسليم وبصورة واضحة وشفافة ، وستظهر القائمة إفصاحاً تاماً وشاملاً عن تفاصيل مجمل الربح (فقرات الإفصاح في قائمة الدخل) مما يسهم في عملية احتساب نسبة عائد الموارد المتاحة بشكل دقيق، أما فيما يخص تحديد قيمة الموارد المتاحة ، سيتم الحصول على تلك القيمة من قائمة المركز المالي وهي حاصل جمع الموارد الداخلية والخارجية للمصرف، وعند التزام المصرف الإسلامي بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام الخاصة بقائمة المركز المالي (فقرات الإفصاح في قائمة المركز المالي) فإنه سيتم تحديد قيمة الموارد المتاحة بشكل دقيق وسليم وبصورة واضحة وشفافة، وستظهر القائمة إفصاحاً تاماً وشاملاً عن تفاصيل الموارد المتاحة للمصرف والتي لابد أن يديرها المصرف بكفاءة عن طريق الخدمات والمنتجات المتنوعة المبتكرة التي يطرحها للحصول على قيمة مجمل الربح مما يسهم في عملية احتساب نسبة عائد الموارد بشكل دقيق وسليم.

واستناداً على ما سبق وبتحديد جميع عناصر المعادلة السابقة بشكل دقيق وسليم من القوائم المالية المعدة وفقاً لمعيارالعرض والإفصاح العام ، ستكون عملية احتساب كل من(نسبة عائد الموارد المتاحة) بدقة ووضوح وعدالة والتي ستسهم في عملية ابراز كفاءة المصرف في استثماره لموارده بصورة عامة ولودائعه بشكل كفوء وتنافسي ومتنوع عن طريق الدخول في تمويلات ومشاريع حقيقية تنموية تدعم الاقتصاد بشكل عام وتلبي رغبات واحتياجات المؤسسات والأفراد بشكل خاص، وهذا ما ينعكس بشكل إيجابي على ثقة المجتمع المالي الذي يتعامل معه المصرف ويستخدم المعلومات الموجودة في القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة، وبالتالي سيزداد أولاً ذلك المجتمع للمصرف وترتفع حصة المصرف السوقية فيه ، مما يدعم ميزته التفاضلية بين منافسيه ويعزز قدرته التنافسية المستدامة.

المبحث الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن المبحث الثالث مطلبين، حيث يضم المطلب الأول منه منهج البحث ومتغيراته، وكذلك مصادر جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة وأيضاً مجتمع وعينة البحث، أما المطلب الثاني فسيتم التطرق فيه إلى وصف متغيرات البحث واختبار ملائمة النموذج ومن ثم اختبار الفرضيات وكذلك مناقشة النتائج والفرضيات.

المطلب الأول: منهج البحث ومتغيراته:

أولاً: منهج البحث:

يعتمد البحث من أجل تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج على المنهج الوصفي من خلال الوصف الدقيق للمفاهيم المتعلقة بمعايير المحاسبة المالية الإسلامية والإفصاح والميزة التنافسية في المصارف الإسلامية محل البحث، وفي دراسة وتحليل البيانات بالاعتماد على النسب المالية كأداة من أدوات التحليل ومن خلال اختبار الفرضيات وتحليل المؤشرات والنسب التي تؤثر في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف الإسلامية.

الاعتماد على المنهج التحليلي: للربط بين البحث النظرية والواقع العملي حيث سيتم إجراء دراسة تطبيقية عن طريق:

عمل قوائم استقصاء للقوائم المالية لتحديد التزام المصارف الإسلامية (في عينة البحث البالغة ستة مصارف إسلامية عاملة في مملكة البحرين) بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية .

قياس أثر التزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على تحقيق الميزة التفاضلية.

ثانيا: متغيرات البحث:

تم تقسيم المتغيرات التي تم التركيز عليها خلال البحث إلى متغير تابع ومتغير مستقل ومتغير ضابط ، حيث تم احتساب المتغيرات على النحو الآتي:

(أ) **المتغير المستقل: التزام المصارف الإسلامية في مملكة البحرين/قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.**

للوصول إلى تحديد التزام المصارف الإسلامية بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وهو (المتغير المستقل) يتم ما يلي:

إعداد استمارة استقصاء تتضمن جميع فقرات المعيار وعددها ٨٥ فقرة مدونة في استمارة استقصاء تملأ من قبل الباحثين بوضع درجة ١ في حالة تطبيق الفقرة من المصرف في القوائم المالية، ودرجة صفر في حالة عدم التطبيق لفقرة المعيار.

ملئ استمارة الاستقصاء لكل مصرف إسلامي بناءً على القوائم المالية المنشورة والمعتمدة ولسبع سنوات لكل مصرف (أي استمارة استقصاء لكل سنة لكل مصرف).

بعد تعبئة الاستمارة بالدرجات الكمية لكل سؤال (١ **or** ٠) (لكل فقرة من فقرات معيار في استمارة الاستقصاء)، سيتم استخدم المعادلة الآتية لاختبار الفرضية الأولى للبحث:

$$X1+X2+X3+X4+\ldots\ldots\ldots+X85 \geq 52$$

- **X:** حيث إن كل **X** مرقمة تعبر عن فقرة من فقرات المعيار البالغة ٨٥ فقرة

تم اختيار الرقم ٥٢ لقبول ورفض المعادلة على الأساس الآتي:

الفقرات في استمارة الاستقصاء ٨٥ وبإعطاء تقييم ١ لكل فقرة، يكون الناتج للمصرف الملتزم جداً ٨٥

تقسيم النتائج والتحليل وفق نموذج ليكرت الخماسي **(Likert,1932)**، وبقسمة ٨٥ على ٥ يكون الناتج ١٧ لكل فئة وكمايلي:

من (صفر - ١٧) غير ملتزم جدا بفقرات متطلبات المعيار. مرفوض

من (١٨ - ٣٤) غير ملتزم بفقرات متطلبات المعيار. مرفوض

من (٣٥ – ٥١) محايد مرفوض

من (٥٢ - ٦٨) ملتزم بفقرات متطلبات المعيار. مقبول

من (٦٩ – ٨٥) ملتزم جداً بفقرات متطلبات المعيار. مقبول

(ب) المتغير التابع : الميزة التفاضلية: بعد تحديد المصارف الملتزمة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، يتم قياس أثر الالتزام بتلك المتطلبات على تحقيق الميزة التنافسية، وذلك من خلال الميزة التفاضلية : وفي البحث الحالي يتم قياس الميزة التفاضلية من خلال الاعتماد على المنتجات المالية الاستثمارية والخدمية وذلك لخصوصية المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، باعتبار أن جميع الصيغ والعقود والآليات التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ، أصبحت صالحة للتطبيق في المؤسسات المالية الإسلامية مثل المرابحة والسلم و السلم الموازي والاستصناع والاستصناع الموازي والإجارة التمويلية والتشغيلية والمشاركات بجميع أنواعها، لذلك لم يتم التمييز بين منتجات مالية وإستثمارية ضمن الميزة التفاضلية كما هو متبع في المصارف التجارية (قره داغي،٢٠١٢). ويتم احتساب الميزة التفاضلية بالاعتماد على نسبة عائد الموارد المتاحة ، أي مجمل إيرادات المنتجات التمويلية والاستثمارية والخدمية مقسوماً على إجمالي الموارد المتاحة، أي إنها تشمل جميع المنتجات التي تدر دخلاً إلى المصرف.

وبهدف اختبار الفرضية الثانية سيتم الاعتماد على النموذج العام الذي يقيس أثر التزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام على تحقيق الميزة التنافسية التفاضلية وهو:

$$Z_{i,t} = f(X_{i,t}) + (et)$$

حيث إن:

Z i, t : تمثل مقياس الميزة التفاضلية للمصرف الإسلامي **(i)** في الفترة **(t)**، وسيتم قياس الميزة التفاضلية للمصرف من خلال العائد من الموارد المتاحة.

X i,t :مقياس التزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام للمصرف **(i)** للفترة **(t)**

et: تمثل معامل الخطأ العشوائي.

ومن النموذج العام السابق يتم الاعتماد على النموذج التفصيلي التالي:

$$ROAR_{i,t} = a + B1X_{it} + et$$

حيث إن:

ROAR i ,t= تمثل **(Return On Available Recourses)** للمصرف (**i**) للفترة (**t**).

X i,t :مقياس التزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام للمصرف **(i)** للفترة**(t)**.

B1 تمثل معامل مقدر لنموذج الإنحدار.

et الخطأ العشوائي .

a المقطع الثابت.

(ت) المتغير الضابط: حجم المصرف: حيث يمكن قياسه من خلال أكثر من مقياس منها: إجمالي الموجودات، ومجموع حقوق المساهمين، وعدد العاملين، وحجم الودائع، وصافي المبيعات **(Beck, 2003)** وفي هذه البحث سيتم الاعتماد على مقياس واحد للحجم وهو إجمالي الموجودات، وهو عبارة عن الموارد الاقتصادية المملوكة من قبل المصرف والتي من المتوقع الاستفادة منها في العمليات المستقبلية وهي تشكل أحد جانبي الميزانية بالكامل . (أبو الهيجاء، ٢٠١٣)

ثالثاً: **مصادر البيانات**:

المصادر الأولية: سيتم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث عن طريق الرجوع إلى التقارير السنوية الصادرة عن المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين وذلك للفترة من عام (٢٠١٠-٢٠١٦).

المصادر الثانوية : الرسائل الجامعية، والأبحاث المقدمة في المؤتمرات والندوات، والدراسات، أوراق العمل المنشورة في الدوريات العلمية والمهنية المحكمة، المجلات المتخصصة بالمصارف الإسلامية والاقتصاد الإسلامي، إضافة إلى الكتب والنشرات والدوريات والإحصائيات التي لها علاقة بموضوع البحث.

رابعاً: **الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات**:

لاختبار فرضيات البحث والوصول إلى النتائج النهائية سيتم الاعتماد على استخراج مجموعة من النسب المالية وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي **(SPSS)** وكذلك استخدام برنامج **(Excel)**، وسيتم استخدام أدوات إحصائية منها:

الاختبارات الإحصائية الأولية: وتسهم هذه الاختبارات في التأكد من صحة وموضوعية الاعتماد على النتائج، حيث يتم التأكد من أن البيانات المستخدمة في البحث تصلح لأغراض اختبار الفرضيات مثل اختبار(**Durbin-Watson**) وهو اختبار الارتباط الذاتي الذي يبين وجود علاقة بين الأخطاء العشوائية المتتالية المحسوبة من نموذج الإنحدار المقدر.

استخدام تحليل الإنحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات البحث بالاعتماد على مجموعة من النماذج العامة والتفصيلية.

خامساً: **مجتمع البحث**:

تحتضن مملكة البحرين أكبر تجمع للمؤسسات المالية الإسلامية وتشمل على مجموعة من المصارف الإسلامية المصرح لها بالعمل، والتي تقسم إلى مجموعتين : (مصرف البحرين المركزي) :

أولاً: المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين ضمن قطاع التجزئة (٦مصارف إسلامية).

ثانيا: المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين ضمن قطاع الجملة (٢٠ مصرفاً إسلامياً).

سادساً: **التعريف بعينة البحث**:

إن عينة البحث تتكون من مجموعة المصارف العاملة في البحرين والمرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي، وهي عبارة عن (٦ مصارف إسلامية في قطاع التجزئة) وفيما يأتي

جدول يبين نبذة مختصرة عن عينة البحث ، وهي المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين ضمن قطاع التجزئة:

الجدول (٣)

عينة البحث ـالمصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/ قطاع التجزئة

م	اسم المصرف	قطاع العمل	تاريخ تصريح العمل في مملكة البحرين	عدد فروع المصرف	حقوق الملكية ٣١-١٢-٢٠١٦ (رأس المال + حقوق الأقلية)
١	مصرف البحرين الإسلامي	قطاع التجزئة	29-10-1978	٨	308856
٢	مصرف السلام	قطاع التجزئة	3-5-2005	١٨	861573
٣	بنك اثمار	قطاع التجزئة	19-1-1982	١٨	602756
٤	بنك بيت التمويل الكويتي	قطاع التجزئة	9-12-2001	١٢	977436
٥	بنك البركة الإسلامي-البحرين	قطاع التجزئة	30-9-1983	١١	43587000
٦	مصرف الخليجي التجاري	قطاع التجزئة	20-10-2003	١٠	308713

المصدر: من اعداد الباحثين إستناداً إلى معلومات مصرف البحرين المركزي والتقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية .

كما أن المصارف الإسلامية عينة البحث تقدم عدد من الصيغ التمويلية والاستثمارية، فضلاً عن الخدمات المصرفية المتنوعة، وفيما يأتي جدول يبين الصيغ التمويلية والاستثمارية لكل مصرف إسلامي:

الجدول (٤)

الصيغ التمويلية والاستثمارية المقدمة من عينة البحث-المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين / قطاع التجزئة

عدد الصيغ	صكوك	صناديق مدارة	الاستصناع	السلم	وكالة	اجارة	استثمار مشروع مشترك	مشاركات	عقارية	استثمارات	مرابحة	مضاربة	الصيغة / المصرف
12	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	بنك البركة
12	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	البحرين الإسلامي
8	✓	✓					✓	✓	✓	✓	✓	✓	الاثمار
9	✓				✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السلام
11	✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الخليجي التجاري
7	✓						✓	✓	✓	✓	✓	✓	بيت التمويل الكويتي

المصدر: من اعداد الباحثين إستناداً إلى التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية عينة البحث.

المطلب الثاني: وصف المتغيرات واختبار ملائمة النموذج واختبار الفرضيات ومناقشتها.

يتعرض هذا الجزء من المطلب إلى التحليل الإحصائي لبيانات البحث، حيث يتم عرض وصف لمتغيرات البحث، واختبار لملائمة البيانات لنموذج البحث، ومن ثم اختبار الفرضيات ومناقشتها.

أولاً: وصف متغيرات البحث:

سيتم عرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (التزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام، والميزة التفاضلية، وحجم المصرف)، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية لعينة البحث وهي المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/قطاع التجزئة وللفترة (٢٠١٠-٢٠١٦) وكما يلي:

الإحصاء الوصفي لمتغير التزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين - قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام، اعتمادا على قوائم الإستقصاء للقوائم المالية الخاصة بتلك المصارف الإسلامية، وكما في الجدول الآتي:

الجدول(٥)
الإحصاء الوصفي للالتزام بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية/قطاع التجزئة للفترة (٢٠١٠-٢٠١٦)

المصرف / السنوات	مصرف البحرين الإسلامي	مصرف السلام- البحرين	بنك اثمار	بنك التمويل الكويتي- البحرين	بنك البركة الإسلامي	المصرف الخليجي التجاري
2010	64	66	70	77	75	68
2011	64	60	52	76	70	70
2012	60	76	60	78	68	66
2013	80	78	58	74	71	60
2014	74	70	62	70	68	72
2015	79	78	74	79	74	76
2016	78	80	66	73	75	80
الإنحراف المعياري	7.759129	6.904598	6.916411	2.913725	2.871393	6.087793
المتوسط	71.28571	72.57143	63.14286	75.28571	71.57143	70.28571
القيمة القصوى	80	80	74	79	75	80
القيمة الدنيا	60	60	52	70	68	60

المصدر:من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Spss، استناداً إلى قوائم الاستقصاء للقوائم المالية للمصارف الإسلامية/قطاع التجزئة.

٢- الإحصاء الوصفي لمتغير الميزة التفاضلية للمصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين - قطاعي التجزئة ، اعتمادا على البيانات المالية السنوية الخاصة بتلك المصارف الإسلامية، وكما يلي:

الجدول (٦)

الإحصاء الوصفي للميزة التفاضلية السنوية للمصارف الإسلامية/قطاع التجزئة للفترة (٢٠١٠-٢٠١٦)

المصرف / السنوات	بنك البركة- البحرين	بنك البحرين الإسلامي	بنك اثمار	مصرف السلام	مصرف الخليجي التجاري	بيت التمويل الكويتي
2010	0.009289	0.008033	0.009613	0.010544	0.004456	0.006486
2011	0.002242	0.008033	-0.00758	0.001264	0.009337	0.005756
2012	0.000427	0.00594	0.004915	0.013637	0.003307	0.004829
2013	0.002256	0.019175	0.000709	0.014208	-0.007	0.004441
2014	0.002061	0.021225	0.004097	0.011875	0.007116	0.004161
2015	0.003538	0.021004	0.010671	0.020727	0.015763	0.021095
2016	0.005685	0.01767	0.009153	0.024165	0.018536	0.003301
الإنحراف المعياري	0.002746	0.006283	0.005934	0.006835	0.007843	0.005773
المتوسط	0.003643	0.01444	0.004511	0.013774	0.007359	0.007153
القيمة القصوى	0.009289	0.021225	0.010671	0.024165	0.018536	0.021095
القيمة الدنيا	0.000427	0.00594	-0.00758	0.001264	-0.007	0.003301

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية عينة البحث.

٤- الإحصاء الوصفي لمتغير حجم المصرف وفقاً لإجمالي موجوداته للمصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين – قطاع التجزئة، وكما في الجدول الآتي:

الجدول (٧)

الإحصاء الوصفي لحجم المصرف (إجمالي الموجودات) للمصارف الإسلامية/ قطاع التجزئة للفترة (٢٠١٠-٢٠١٦)

المصرف / السنوات	مصرف البحرين الإسلامي	مصرف السلام	بنك اثمار	بنك بيت التمويل الكويتي	بنك البركة الإسلامي- البحرين	مصرف الخليجي التجاري
2010	2225254	2271541	6747467	3836309	1346560727	1110923
2011	2225254	2450032	6899419	4076781	1597784864	1185915
2012	2208444	2498589	7225737	4150483	1418429538	1253872
2013	2413671	2885845	7403135	4150483	1631207178	1436942
2014	2320728	5185089	7860904	3930109	1835021029	1581117
2015	2589004	4393113	8138641	3845940	1854573000	1733034
2016	2763613	4458481	8341310	4263919	2385250000	2027248
الإنحراف المعياري	197034	1103836	567649.3	154473.5	322268947.7	304557.3
المتوسط	2392281	3448956	7516659	4036289	1724118048	1475579
القيمة القصوى	2763613	5185089	8341310	4263919	2385250000	2027248
القيمة الدنيا	2208444	2271541	6747467	3836309	1346560727	1110923

المصدر:من إعداد الباحثين إستناداً إلى التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية عينة البحث.

ثانيا: اختبار ملائمة النموذج:

للإجابة عن أسئلة البحث واختبار الفرضيات قامت البحث باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة للدراسة، وذلك بإيجاد النسب والقيم المالية الخاصة بمتغيرات البحث وحسب سنوات البحث، حيث تم جمع البيانات السنوية الخاصة بالمصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين للسنوات (٢٠١٠- ٢٠١٦)، وفيما يلي عرض لهذه الأدوات الإحصائية:

١- الاختبارات الإحصائية الأولية: وتفيد هذه الاختبارات في التأكد من أن البيانات المستخدمة في البحث تصلح لأغراض اختبار الفرضيات، وتضمن هذه الاختبارات الأولية صحة وموضوعية الاعتماد على نتائج تلك الاختبارات، وقد قامت البحث بإجراء الاختبارات الأولية الآتية: اختبار وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد والارتباط الذاتي **Multicollinearity and Autocorrelation** من خلال اختبار دلالة معامل الارتباط بين المتغيرات، واختبار ديربن - واتسون **D-W**.

٢- تحليل الإنحدار الخطي البسيط والمتعدد **Simple & Multiple Linear Regression**، وذلك لاختبار فرضيات البحث والإجابة عن أسئلتها.

اختبار الارتباط الخطي المتعدد:Multicollinearity Tests

وتشير هذه الظاهرة إلى وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، يعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد **R2** ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، ولهذا تم احتساب قيمة معامل تضخم التباين عند كل متغير حسب الفرضية التي يتم اختبارها، وكانت النتائج كما يلي:

أ/١: نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة/ المصارف الإسلامية قطاع التجزئة، وكما في الجدول الآتي:

جدول (٨)

نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة المصارف الإسلامية قطاع التجزئة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF
الالتزام بمتطلبات معيار العرض والإفصاح	**1.004**
حجم المصرف	**1.004**

يبين الجدول أعلاه أن قيم معامل تضخم التباين كانت جميعها أكبر من العدد ١ وأقل من العدد ١٠، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات البحث المصارف الإسلامية قطاع التجزئة.

كما يمكن التأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة الممثلة بالالتزم بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية وحجم تلك المصارف-قطاع التجزئة، وكما في الجدول الآتي:

جدول (٩)

مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة/ للمصارف الإسلامية قطاع التجزئة

المتغير	الالتزام بمتطلبات معيار العرض والإفصاح	حجم المصرف
الالتزام بمتطلبات معيار العرض والإفصاح	1.000	0.066
حجم المصرف	0.066	1.000

يبين الجدول أعلاه أن قيمة الارتباط بين المتغيرين المستقلين هو **(6.6%)**، وهذا يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بينهما، حيث إنها أقل من **(0.80)**، وعليه فإن العينة تخلو من مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد.

(ب) اختبار الارتباط الذاتي: Autocorrelation

يعرف الارتباط الذاتي بأنه وجود علاقة بين الأخطاء العشوائية المتتالية المحسوبة من نموذج الإنحدار المقدر بطريقة المربعات الصغرى، ويترتب على وجوده بعض المشاكل القياسية، والتي لا مجال لذكرها هنا، ويتم إجراء الاختبار باستخدام اختبار إحصائي ديربن – واتسون **(Durbin-Watson Test)** والذي يرمز له بالرمز **D-W** ومقارنته بقيمتين مستخرجتين من الجدول الخاص بهذا الاختبار عند مستوى المعنوية **α**، وعدد المشاهدات **n** وعدد المتغيرات **k**، ويرمز لهاتين القيمتين بالرمزين **Dl** (الحد الأدنى) و **du** (الحد الأعلى) فإذا كانت قيمة **D-W** أكبر من **du** دل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، أما إذا كانت قيمة **D-W** أقل من **dl** دل ذلك على وجود مشكلة الارتباط الذاتي (ii)) **(Montgomery et al,2001**)، والجدول الآتي يبين نتائج هذا الاختبار لفرضيات البحث:

جدول (١٠)
اختبار مشكلةالارتباط الذاتي

١. الفرضية	٢. قيمة D-W المحسوبة	٣. Dl	٤. Du	٥. النتيجة
	٦. الفرضية الثانية			
الثانية	2.2	1.435	1.540	لا يوجد ارتباط ذاتي
	الفرضية الثالثة			
الثالثة	2.1	1.373	1.594	لا يوجد ارتباط ذاتي

ويتبين من الجدول أعلاه أن جميع قيم **(DW)** المحسوبة هي أكبر من قيم **(DU)**، وبصورة عامة إذا كانت قيمة **(DW)** ما بين **(1.8-2.2)**، فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وهو ما يمكن ملاحظته في الجدول السابق.

ثالثاً: اختبار الفرضيات: سيتم استعراض نتائج اختبار فرضيات البحث وكما يأتي:

١ـ اختبار الفرضية الأولى:

"لا تلتزم المصارف الإسلامية ـ قطاع التجزئة العاملة في مملكة البحرين بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"،

للوصول إلى النتائج النهائية المتعلقة باختبار هذه الفرضية، تم تطبيق استمارة الاستقصاء التي تم توضيحها سابقاً على جميع المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين – قطاع التجزئة ولجميع سنوات البحث، وقد أظهرت النتائج أن جميع المصارف الإسلامية العاملة ضمن قطاع التجزئة كان مجموع نقاط التزامها بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام هو **(X≥ 52)** ولجميع سنوات البحث وذلك باستخدم المعادلة الآتية لاختبار الفرضية الأولى للدراسة:

X1+X2+X3+X4+……+X85 ≥ 52

X: - حيث إن كل **X** مرقمة تعبر عن فقرة من فقرات المعيار البالغة ٨٥ فقرة

ويوضح الجدول الآتي متوسط الالتزام بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، ونسبة ذلك الالتزام للمصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/ قطاع التجزئة، وكما يلي:

الجدول (١١)

التزام المصارف الإسلامية- قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام

التفاصيل	مصرف البحرين الإسلامي	مصرف السلام- البحرين	بنك اثمار	بنك التمويل الكويتي- البحرين	بنك البركة الإسلامي	المصرف الخليجي التجاري	متوسط المتوسطات لالتزام المصارف لكل سنة
متوسط االالتزام للسنوات	71.28	72.571	63.14	75.28	71.57	70.28	70.68
نسبة االالتزم	0.838	0.8537	0.742	0.885	0.842	0.826	0.8316

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS**، استناداً إلى قوائم الاستقصاء للقوائم المالية للمصارف الإسلامية / قطاع التجزئة.**

لاحظ من الجدول السابق أن متوسط الالتزم بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، والبالغة ٨٥ فقرة وعلى امتداد سنوات البحث للمصارف الإسلامية يتراوح بين (**63.14 - 75.28**)، وأن متوسط المتوسطات لتطبيق الفقرات ولجميع المصارف الإسلامية - قطاع التجزئة - وعلى امتداد سنوات البحث هي (**70.68**)، كما أن نسب الالتزام بتطبيق الفقرات على امتداد سنوات البحث تتراوح بين (**88.57% -74.28%**)، وأن متوسط نسبة الالتزام بتطبيق فقرات المعيار ولجميع المصارف الإسلامية - قطاع التجزئة – وعلى امتداد سنوات البحث هي (**83.16%**).

وعليه ومن استعراض نتائج الجدول أعلاه ونظراً لحصول جميع المصارف الإسلامية - قطاع التجزئة محل البحث على نقاط تطبيق للفقرات (**52 ≤X**نقطة)، أي أنها جميعاً ضمن تصنيف مقبول، لذا فإننا نرفض الفرضية الثانوية الأولى، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

"تلتزم المصارف الإسلامية - قطاع التجزئة العاملة في مملكة البحرين بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية".

ويتبين من الجدول أعلاه أن أعلى متوسط التزام بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام هو في عام ٢٠١٥، أما أقل متوسط التزام فكان في عام٢٠١١، وذلك للمصارف الإسلامية محل البحث - قطاع التجزئة.

٢ـ اختبارات الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($a \leq 0.05$)** لالتزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين / قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على تحقيق الميزة التفاضلية مقاسة بالمنتجات المالية والاستثمارية والخدمية ".

أولاً ـ اختبار الفرضية السابقة، سيتم احتساب الميزة التفاضلية للمصارف الإسلامية محل البحث وعلى امتداد سنوات البحث، ومن ثم إخضاع النتائج للاختبار وقياس أثر الالتزام بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على تحقيق الميزة التفاضلية، وسيتم ذلك عن طريق استخدام نسبة العائد من الموارد المتاحة للوصول إلى الميزة التفاضلية: وكما يلي: **نسبة عائد الموارد المتاحة = مجمل الربح/إجمالي الموارد المتاحة (إجمالي الودائع + حقوق الملكية) (البلتاجي، ٢٠١٤)**، حيث إن إجمالي الأرباح هي المحصلة الناتجة من نشاط المصرف الإسلامي، وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين, يضاف إلى هذا أن زيادة أرباح المصرف تؤدي إلي زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين. والمصرف الإسلامي كمؤسسة مالية إسلامية يعد هدف تحقيق الأرباح أحد أهدافه وأهداف المستثمرين فيه، وذلك لكي يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي، وليكون دليلاً على نجاح العمل المصرفي الإسلامي، ويمكن استخدام المؤشر المالي السابق لقياس مدى تحقيق هذا الهدف، إذ يظهر هذا المؤشر قدرة الإدارة على استخدام الموارد المالية المتاحة أفضل استخدام ممكن بما يؤدي إلى زيادة الإيرادات سواء كانت إيرادات استثمار وتمويل أو إيرادات خدمات مصرفية. (البلتاجي، ٢٠١٤) وقد تم احتساب الموارد المتاحة عن طريق جمع حقوق الملاك (الموارد الذاتية) مع الودائع الخارجية من العملاء (الموارد الخارجية)

وبناءً على نتائج المصارف الإسلامية السابقة ، وعند إخضاع نتائج نسبة العائد من الموارد المتاحة والتي تمثل الميزة التفاضلية للمصارف الإسلامية/قطاع التجزئة للاختبار ، ظهرت النتائج الآتية:-

جدول (١٢)

نتائج إختبارأثر الالتزم بمتطلبات معيار العرض والإفصاح على الميزة التفاضلية بالاستناد إلى نسبة عائد الموارد المتاحة ـ مصارف قطاع التجزئة

المتغير التابع	معامل الارتباط المعدل R	معامل الارتباط R	معامل التحديد r2	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
الميزة التفاضلية	0.634	0.802	.643	70.340	.000	االالتزم بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام	0.802	.000	8.387	.000

- **يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى** $(\alpha \leq 0.05$

ونلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية للالتزام بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام على الميزة التفاضلية ممثلة بنسبة العائد على الموارد المتاحة، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (70.340) و بمستوى الدلالة (Sig.= .0000) وهو أقل من 0.05، وتشير النتائج إلى أن متغيرالالتزام بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام يفسر($r^2 = 64.3$ %) من متغير الميزة التفاضلية وأن(Adjusted r^2 = 63 %)، وأن معامل الارتباط (r=80.2%) يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرات، كما أن معامل الإنحدار (β 0.802=) حيث إن (t = 8.387) وبمستوى دلالة (Sig. = .000) وهو أقل من ٠.٠٥. وعليه نرفض الفرضية الفرعية الأولى، ونقبل البديلة التي تنص على:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لالتزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين- قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على تحقيق الميزة التفاضلية مقاسة بالمنتجات المالية والاستثمارية والخدمية" .

وإن معادلة النموذج هي:

ROAR it , t = -0.19 + 0.001Xit + et

ROAR i ,t= تمثل (**Return On Available Recourses**) للمصرف (i) للفترة (t).

X i,t : هي مقياس التزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين / قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام للمصرف (i) للفترة (t)

B1 تمثل معامل مقدر لنموذج الإنحدار .

et الخطأ العشوائي .

a المقطع الثابت.

ولقد تم احتساب متوسط نسبة العائد من الموارد المتاحة وفقاً لنسبة العائد من الموارد المتاحة لكل مصرف إسلامي /قطاع التجزئة - ولجميع سنوات البحث، وظهرت النتائج كما في الجدول الآتي:

الجدول (١٣)

متوسط نسبة العائد من الموارد المتاحة للمصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/ قطاع التجزئة (المبالغ بالالاف الدولارات)

السنوات اسم المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	متوسط نسبة العائد من الموارد
بنك البركة- البحرين	0.009289	0.00224	0.00042	0.00225	0.00206	0.00353	0.00568	0.00364
بنك البحرين الإسلامي	0.008033	0.008033	0.00594	0.019175	0.021225	0.021004	0.01767	0.01444
بنك اثمار	0.009613	-0.00758	0.004915	0.000709	0.004097	0.010671	0.009153	0.004511
مصرف السلام	0.010544	0.001264	0.013637	0.014208	0.011875	0.020727	0.024165	0.013774
مصرف الخليجي التجاري	0.004456	0.009337	0.003307	-0.007	0.007116	0.015763	0.018536	0.007359
متوسط نسبة العائد من الموارد لكل سنة	0.00807	0.003175	0.005509	0.005632	0.008422	0.015466	0.013085	0.00848

٣- نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

"لاتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (**a ≤ 0.05**) لأثر التزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على تحقيق الميزة التنافسية التفاضلية(مقاسة بالمنتجات المالية والاستثمارية والخدمية) في ظل وجود حجم المصرف ".

وبعد تحديد حجم المصارف الإسلامية عينة البحث بالاعتماد على حجم موجوداتها تم إخضاع النتائج للاختبار وذلك لتحديد العلاقة بين المتغير المستقل وهو (الالتزم بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وحجم المصرف وفقاً لحجم موجوداته) مع ثبات المتغير التابع وهو الميزة التفاضلية. وعند إخضاع البيانات للاختبار ظهرت النتائج، وكما في الجدول الآتي:

جدول (١٤)

نتائج اختبار أثر التزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/قطاع التجزئة على تحقيق الميزة التفاضلية في ظل وجود حجم المصرف

المتغير التابع	R معامل الارتباط المعدل	R معامل الارتباط	R2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
الميزة التفاضلية	0.630	.805	0.648	35.003	.000	الالتزم	0.801	.000	8.297	.000
						حجم المصرف	-0.173	.000	-1.791	0.081

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغيرين المستقلين (الالتزم بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام - مصارف إسلامية قطاع التجزئة وحجم المصرف) معاً على المتغير التابع (الميزة التفاضلية) هو أثر دال إحصائياً، حيث كانت قيمة **F** المحسوبة هي **(35.003)**، وبمستوى دلالة **(Sig F = 000)** وهو أقل من **0.05**، في حين كان معامل الارتباط **(r =80.5%)** فيشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت **r^2(0.648)=** وهي تشير إلى أن **(64.8%)** من التباين في (الميزة التفاضلية) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغيرين معاً، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة. وإن (**Adjusted r^2 = 63.0%**)، أما معامل الإنحدار **(0.801=) β** فهو يشير إلى الأثر الكلي للالتزام على الميزة التفاضلية، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة **t** عنده هي) **8.297**) وبمستوى دلالة **(Sig = 0.000)**، في حين كان معامل الإنحدار**(β = -1.791)** فهو يشير إلى الأثر لحجم المصرف على الميزة التفاضلية، وهو أثرغير معنوي، حيث كانت قيمة **t** عنده هي (**-1.791**) وبمستوى دلالة **(Sig =0.081)**. وعليه نقبل الفرضية العدمية الفرعية الأولى، والتي تنص على:

"لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (**a ≤ 0.05**) لأثر التزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على تحقيق الميزة التفاضلية (مقاسة بالمنتجات المالية والاستثمارية والخدمية) في ظل وجود حجم المصرف".

رابعاً: مناقشة النتائج والفرضيات:

(أ) مناقشة الفرضية الأولى:

بناءً على نتيجة الاختبارات الإحصائية السابقة تبين وجود التزام من قبل المصارف الإسلامية ـ قطاع التجزئة في مملكة البحرين بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بعد أن تم تحليل قوائمها المالية وعلى امتداد سنوات البحث للتأكد من تطبيقها لفقرات المعيار البالغة ٨٥ فقرة، حيث أظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية – قطاع التجزئة كان لديها التزام إذ بلغ إجمالي الفقرات المطبقة من إجمالي فقرات المعيار (**X≥52**) وذلك وفقاً لاستمارة الاستقصاء المعدة من قبل الباحثين، وأن متوسط الالتزام بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام والبالغة ٨٥ فقرة وعلى امتداد سنوات البحث للمصارف الإسلامية يتراوح بين (**63.14- 75.28**)، وأن متوسط المتوسطات لتطبيق الفقرات ولجميع المصارف الإسلامية ـ قطاع التجزئة ـ وعلى امتداد سنوات البحث هي (**70.68**)، كما أن نسب الالتزم بتطبيق الفقرات على امتداد سنوات البحث تتراوح بين (**88.57% - 74.28%**)، وأن متوسط نسبة الالتزام بتطبيق فقرات المعيار ولجميع المصارف الإسلامية ـ قطاع التجزئة – هي (**83.16%**)، وهذه النتائج تعزى إلى وجود قانون صادر عن مصرف البحرين المركزي يلزم المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين بالالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية، فضلاً عن المتابعة والتشجيع والدعم المستمر للمصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين من قبل مصرف البحرين المركزي حول الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية وأولها معيار العرض والإفصاح العام ، ويسانده في ذلك وجود العديد من الهيئات والمؤسسات المالية الإسلامية التي تدعم العمل ضمن معايير إسلامية موحدة.

(ب) مناقشة الفرضية الثانية:

بناءً على نتيجة الاختبارات الإحصائية السابقة ، تبين وجود أثر معنوي ذى دلالة إحصائية لالتزام المصارف الإسلامية ـ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام على تحقيق الميزة التفاضلية والتي تم قياسها واختبارها في هذه البحث عن طريق نسبة العائد من الموارد المتاحة ، ويعزى ذلك إلى أن الالتزام بمتطلبات المعيار على مرور الزمن يزيد من ثقة المتعاملين مع المصرف الإسلامي وبالتالي ارتفاع حصته السوقية ، وذلك لوضوح مصادر العوائد المتحققة المتولدة من استثمارات وخدمات المصرف المتنوعة، وأن زيادة ثقة العملاء يؤدي بدوره إلى ارتفاع قيمة مصادر الأموال المتاحة للمصرف والتي يستطيع توظيفها في عمليات التمويل والاستثمار المتجددة وتقديم الخدمات المصرفية المتطورة وبالتالي الحصول على عوائد من ذلك التوظيف والتي تتمثل في إجمالي الربح المتحقق من المنتجات الاستثمارية والتمويلية والخدمية ، حيث أشارت النتائج إلى أن زيادة الالتزام بمتطلبات المعيار يقابلها زيادة وارتفاع في نسبة العائد من الموارد المتاحة، وهذا المؤشر يدل على ارتفاع الميزة التفاضلية للمصرف، وبالتالي دعم ميزته التنافسية، وهذا يتفق مع دراسة المبارك (٢٠٠٨) التي توصلت إلى أن الإفصاح في القوائم المالية المعدة وفقاً لمعيار العرض والإفصاح العام يبين استثمارات المصرف بصورة واضحة ويوضح آداء المصرف لمسئولياته تجاه المجتمع ويكشف عن مدى كفاءة أداء الإدارة في تسيير الأنشطة وهذا يؤدي إلى اطمئنان المستثمرين على استمرارية العمل، كما أن دراسة الزعبي، العريان، والقاضي (٢٠١٣) أكدت على أهمية الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية وذلك لتقديم معلومات مفيدة تمكن مختلف متخذي القرارات من تعظيم منافعهم وترشيد قراراتهم المختلفة، وذلك لوضوح تلك المعلومات وشفافيتها وهذا ما يزيد من ثقة المتعاملين مع المصرف.

(ج) مناقشة الفرضية الثالثة:

بناءً على نتيجة الاختبارات الإحصائية السابقة ، تبين عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لأثر التزام المصارف الإسلامية ـ قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية على تحقيق الميزة التنافسية التفاضلية (مقاسة بالمنتجات المالية والاستثمارية والخدمية) في ظل وجود حجم المصرف، أي أن المصارف الإسلامية التي موجوداتها كبيرة، كان لديها زيادة ونمو في موجوداتها لكن بنفس الوقت لم تقابلها زيادة في العوائد من الموارد المتاحة لديها، أي لم تتمكن من استغلال الزيادة في موجوداتها لتحقيق عوائد أكثر من خلال توظيف تلك الموارد بكفاءة عن طريق العمليات التمويلية والاستثمارية والخدمية المبتكرة، وذلك يعود لعدة عوامل منها الظروف الاقتصادية والسياسية التي كانت تمر بها مملكة البحرين في السنوات الأولى من فترة البحث ، وخاصة أن مصارف التجزئة تتعامل مباشرة مع الأفراد الذين تتأثر قراراتهم الاستثمارية بالظروف المحيطة، كما أن من العوامل الأخرى هو تخوف المصارف الإسلامية – قطاع التجزئة من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها وترددها في الدخول في استثمارات وخدمات مبتكرة وطويلة الأجل، وأيضاً الالتزم بمتطلبات لجنة بازل وكذلك تعليمات المصرف المركزي البحريني حول كفاية رأس المال ونسب الاحتياطي القانوني كانت من العوامل التي كان لها دور في الاحتفاظ بنسب سيولة مرتفعة وبالتالي إنخفاض نسبة الاستثمارات والتمويلات ، مما أدى إلى عدم ارتفاع العوائد من الموارد المتاحة بالنسب المطلوبة والمتوقعة، حيث تشير النتائج إلى إن متغيري الالتزام والحجم يفسران **64.8%** من متغير الميزة التفاضلية فقط ، وإن المصارف الإسلامية التي تحتفظ بسيولة كبيرة وهي جزء من موجوداتها فإن اعتمادها على التمويلات قصيرة الأجل كصيغة المرابحة، يشير إلى أن الموارد المتاحة لا يتم استغلالها بكفاءة وهذا بدوره يؤدي إلى إنخفاض وتقليص في الإيرادات المتوقع الحصول عليها، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة مهدي (٢٠١١) حيث أشارت إلى أن على المصارف الإسلامية أن تصحح مسارها بالاعتماد والعمل على توظيف الموارد المتاحة في توظيفات متوسطة وطويلة الأجل مثل المشاركات، وعدم الاعتماد فقط على صيغ الهامش المعلوم ، كما لابد من السعي إلى ابتكار أدوات وأساليب جديدة لجذب العملاء.

الخاتمـــــة

(الاستنتاجات والتوصيات)

أولاً: الاستنتاجات:

توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات وهي كالآتي:

١- تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين - قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح افي القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

٢- يوجد أثر لالتزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين - قطاع التجزئة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على تحقيق الميزة التنافسية التفاضلية مقاسة بالمنتجات المالية والاستثمارية والخدمية.

٣- لا يوجد أثر لحجم المصرف (اجمالي الموجودات) لدى المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين - قطاع التجزئة الملتزمة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على تحقيق ميزة تنافسية تفاضلية (مقاسة بالمنتجات المالية والاستثمارية والخدمية).

٤- إن التميز الحقيقي في أعمال وأنشطة المصرف الإسلامي والمستندة إلى أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، في مجموعة الصيغ والعقود التمويلية والاستثمارية (المنتجات) المقدمة من قبله، والتي تعد العلامة الفارقة الجوهرية، وهي نقطة القوة التي من خلالها توسعت وانتشرت الصناعة المالية الإسلامية في ارجاء العالم، والذي يعزز نقطة القوة تلك هو التنوع والابتكار والإبداع في الصيغ والعقود (المنتجات) المقدمة لتلبية احتياجات المجتمع المالي ويضيف قيمة حقيقية للعميل، ومن الممكن أن يكون التمييز في ابتكار أو تطوير خدمة و منتج أو في طريقة وأسلوب التقديم، مع الالتزام بتطبيق المعايير ذات العلاقة.

٥- إن الميزة التنافسية من المنظور الإسلامي تتبلور بالميزة التفاضلية ، إذ أن الموارد والقدرات والإمكانات والبنية التحتية التي تمتلكها المصارف الإسلامية تمكنها من القيام بجميع أنشطتها وتحقيق أهدافها بفاعلية، وكذلك وجود إدارات كفؤة ملتزمة بتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية وبالأخص معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية سيمكنها من تلبية رغبات المجتمع المالي عن طريق مجموعة مبتكرة متنوعة من الخدمات والمنتجات التمويلية الاستثمارية، وبذلك تزداد ثقة عملاء المصرف وأولأئهم و يتفوق على منافسيه وهذا ما يرفع من حصته السوقية ويدعم ويعزز حصوله على ميزة تنافسية شمولية.

ثانيا: التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها توصي البحث المصارف الإسلامية بما يأتي:

١- الالتزام بتطبيق متطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من أجل توفير معلومات مفيدة وذات قيمة عن طريق القوائم المالية المعدة وفقاً للمعيار المذكور، مما يؤثر بشكل إيجابي على زيادة ثقة وولاء المجتمع المالي للمصرف الإسلامي وزيادة حصته السوقية والتفوق على منافسيه عن طريق ما يطرحه ويفصح عنه من خدمات ومنتجات مبتكرة وبأساليب متطورة وتقنيات حديثة ، مما يدعم ويعزز ميزته وقدراته التنافسية.

٢- الالتزام التام بتطبيق ما يصدرمن معايير منظمة للصيرفة الإسلامية، وهذا يعد بحد ذاته ميزة شمولية مستدامة، وهي أفضل وسيلة للحفاظ على مكانة متميزة ومرموقة للمصرف الإسلامي بين المنافسين لما تتركه من أثر إيجابي على المصرف والمجتمع الذي يعمل فيه.

٣- السعي لتحقيق الميزة التفاضلية والتأكد من امتلاك مرتكزات تقوم عليها تلك الميزتين والسعي لإيجاد نقاط القوة وتعزيزها والاستفادة القصوى من الفرص المتاحة في البيئة المحيطة، مع إيجاد وابتكار أفضل الطرق والوسائل للتغلب على التحديات.

٤- للحصول على ميزة تنافسية فعالة لابد من تنويع مصادر تلك الميزة، وذلك بالاستفادة من جميع الموارد المادية والقدرات البشرية والكفاءات والمهارات، والتشريعات والمعايير ومن جميع المعارف والتقنيات الحديثة المتاحة وبذل الجهود الحثيثة المتواصلة لإدارتها بكفاءة عالية وطرق مبتكرة، وبأساليب يصعب على المنافسين اتباعها وتقليدها.

٥- أن التميز الذي ترمي اليه لابد أن يكون حقيقياً واضحاً في كافة أنشطتها وخدماتها ومنتجاتها وأن يضيف قيمة حقيقية للعميل، ومن الممكن أن يكون التمييز في ابتكار أو تطوير خدمة ومنتج أو في طريقة وإسلوب التقديم، مع الالتزم بتطبيق المعايير ذات العلاقة، مع السعي للحصول على ميزة تنافسية، أن يكون لديه تنويع وتوزيع لمجال أنشطته، وذلك لخدمة أكبر عدد من الأطراف ذات العلاقة، مع مراعاة عدم التمييز بين فئات المجتمع، وبهذا تزداد حصته السوقية ويتفوق على منافسيه ويحصل على ميزة تنافسية شمولية مستدامة والاهتمام بإبراز الدور الاجتماعي والتنموي للمصارف الإسلامية والتميز فيه عن طريق ما تقدمه من دعم مستمر للمجتمع الذي تعمل فيه والبيئة المحيطة بها، وبهذا تحصل على ميزة تنافسية شمولية مستدامة.

المراجـــع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١- أبو قحف، عبد السلام ، (٢٠٠٢م) ، بحوث ودراسات في قضايا إدارية معاصرة، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، ص٢٤٦ .

٢- إسماعيل ، شاكر ، (٢٠٠٧) ، التسويق المصرفي الإلكتروني والميزة التنافسية للمصارف الأردنية ، مرجع سابق ، ص ٤.

٣- البلتاجي ، محمد ، (٢٠١٤)، تقويم أداء المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي السادس عن الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية ٢٩ / أبريل / ٢٠١٤ جاكرتا إندونيسيا .

٤- الخضري، محسن أحمد ، (٢٠٠٤) ـ صناعة المزايا التنافسية ، الطبعة الأولى، القاهرة : مجموعة النيل العربية. ص ٢١٦ .

٥- الشوكاني، (١٩٨٦)، شرح الدرر البهية في المسائل الفقهية للشوكاني ١١٩/٢ ط. دار الجبل بيروت - لبنان.

٦- الغندور، احمد (١٩٩٢) ، معايير المحاسبة في المصارف الإسلامية ، مجلة المحاسب القانوني تصدر عن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بالأردن، عمان، العدد٧٠ .

٧- الوادي ، محمود حسين ، وسمحان، حسين محمد (٢٠١٢) ، المصارف الإسلامية الأسس النظرية للمصارف والتطبيقات العملية ، ط ٤ ، دار المسيرة، عمان، الأردن. ص٢٨٦ .

٨- بن نافلة قدور، المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ١٧-١٨ إبريل، ٢٠٠٦م مؤتمر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، ص٢٤ .

٩- شحاته، حسين ، (١٩٩٢) ، محاسبة المصارف الإسلامية ـ دار التوزيع والنشر الإسلامية ، عمان، ص ٥٢ .

١٠- صوان، محمود حسن، (٢٠٠١)، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي – دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، دار وائل للنشر، عمان، ط ١، ص٩٤ .

١١- عبد الله، محمود عبد الحافظ (٢٠٠٦)، أهمية إعادة هيكلة البنوك المصرية في ظل التحديات العالمية المعاصرة، كلية التجارة جامعة المنصورة، المجلة العلمية لكلية التجارة ، ص١١٥ .

١٢- قحف ، منذر ،(٢٠٠١) ، حوار حول الوساطة المالية والمصارف الإسلامية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الإسلامي ، م ١٣ ، جدة، السعودية ، ص٩.

١٣- ماتوغ ، سوزي محمد علي ، النموذج مقترح لدور الإدارة في تحقيق الميزة التنافسية في برامج التعليم الفندقي والسياحي في كليات المجتمع الأردنية في ضوء واقعها والاتجاهات العاصرة ، أطروحة دكتواره غير منشورة كلية الدارسات التربوية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان الأردن ، (٢٠٠٦) ، ص ٢٥.

١٤- مصرف البحرين المركزي- مجلد ٢- البنوك الاسلامية
www.cbb.gov.bh- Volum 2: Islamic banks

١٥- مصطفى ، أحمد سيد، (٢٠٠٤) ، "إدارة الجودة الشاملة كمدخل للتنافسية في الصناعة المصرفية ، مجلة آفاق عربية ، المجلد ٢٥- العدد٩٧ .

١٦- معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات ، ٢٠١٥ ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية .

١٧- معموري صورية ، الشيخ هجيرة ،٢٠١٠ ، محددات وعوامل نجاح الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف / الجزائر ، ٩-١٠نوفمبر٢٠١٠ ص ٦ .

١٨- نجم عبود نجم ، (٢٠٠٣م) - إدارة الابتكار : المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة ، الأردن : دار وائل للنشر. ص٩ .

١٩- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية،٢٠١٥، بيان رقم (١) وبيان رقم (٢)
http://www.aaoifi.com

٢٠- وديع محمد عدنان، "القدرة التنافسية وقياسها"، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد ٢٤، ديسمبر ٢٠٠٣، السنة الثانية، ص ١٥ .

٢١- أبو الهيجاء، محمد عدنان (٢٠٠٤) ، أثر إختلاف الحجم على العائد على الأصول في الشركات المساهمة العامة الأردنية (١٩٩٠-٢٠٠١)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، ص٢٧ .

٢٢- أبو درويش ، نوال، (٢٠١٥).أثر الميزتين النسبية والتفاضلية على الاداء المالي للمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ص١٢٣ .

٢٣- أبو نبعة، عبد العزيز(٢٠٠٥) ، دراسات في تسويق الخدمات المتخصصة : منهج تطبيقي ، ط ١ ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص٢٨.

٢٤- البعلي، عبد الحميد، (٢٠٠٩)، قاعدة الغرم بالغنم عكس قاعدة الخراج بالضمان،مجموعة مقالات - موسوعة الاقتصاد الإسلامي- قسم : الضمان في العقود، ص٢٠٣.

٢٥- العيسوي، إبراهيم (٢٠٠٤) ، التنافسية الوطنية والتنمية الشاملة . ورقة بحثية مقدمة لندوة التنافسية والتنمية والتفتح الاقتصادي : التحديات والرهانات ، تونس .

٢٦- الموسوي، حيدر يونس وكاظم، جواد كمال،٢٠٠٩ ، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية – العراق / جامعة كربلاء . مجلد ١١ العدد ٤ .ص ١٠٧ .

٢٧- بن نعمة ، سليمة والعيد ،محمد، دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة الإسلامية مع المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB** ، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٤٥ ، فبراير ٢٠١٦ ، ص ١٢٠ .

٢٨- خليل، مرسي نبيل، (٢٠٠٠)، الميزة التنافسية في مجال الاعمال، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر ، ص ٨٧ .

٢٩- الزعبي، على، العريان، ليث ، والقاضي، فارس (٢٠١٣) "نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية ـ دراسة ميدانية" ، المؤتمر العلمي الثاني لكلية إدارة الأعمال ، الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، جامعة عجلون الوطنية ، الاردن.

٣٠- سويلم، إبراهيم سامي (٢٠٠٤)، صناعة الهندسة المالية : نظرات في المنهج الإسلامي، شركة الراجحي المصرفية ، ص ٥.

٣١- شلبي، ماجدة احمد ، (٢٠٠٥) ، مستقبل الصناعة المصرفية في ظل التحديات الدولية ، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية ، غرفة تجارة وصناعة دبي – الإمارات العربية المتحدة ، المجلد الخامس. كلية الشريعة والقانون ، جامعة الامارات ، ص ١٨٢١ .

٣٢- عمار ، بوزعرور ومسعود ، دراوسي ، (٢٠٠٤) ، الإندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية ، حالة الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحاولات الاقتصادية ، واقع وتحديات كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية بجامعة الشلف ، ص٤١.

٣٣- قره داغي، محي الدين ، (٢٠١٢) ، مدى قدرة المنتجات المالية الإسلامية في الاستجابة لمتطلبات السوق والتحديات المستقبلية أمام التطور والإبتكار- دراسة فقهية ، جامعة قطر.

٣٤- قنطقجي ، سامر مظهر، الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية، ص١.
www. Kantakji. Org.

٣٥- كشك، علام ، (١٩٩٠) ، دراسة تحليلية وعملية لأهمية دور البيانات المحاسبية في زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية ، للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ـ جامعة عين شمس ، ملحق العدد الثاني .

٣٦- المبارك ، عزة على محمد ، (٢٠٠٨)، أثر تطبيق معيار العرض والإفصاح في المصارف السودانية – دراسة حالة بنك البركة السوداني، رسالة ماجستير- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية.

٣٧- مجلة الأحكام العدلية.

٣٨- محمد ، زيدان ٢٠٠٣ ، "دور التسويق المصرفى فى زيادة الميزة التنافسية للبنوك" ، مجلة الباحث العدد ٢ ، جامعة الشلف ـ الجزائر. ص٧ .

٣٩- المطيرى، عبد الله خالد والعمر، حسين على (٢٠٠٩) ، "المنافسة فى قطاع البنوك الكويتية" ٣٩- المجلة العربية للعلوم الادارية، المجلد السادس عشر العدد الثانى، جامعة الكويت، ص٥٢ .

٤٠- معجم المعاني الجامع، **https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar9**

٤١- مهدي ، ميلود ، (٢٠١١) ، صناعة التمويل المصرفي في البنوك الإسلامية بين إستراتيجية التنوع وأحادية التطبيق ـ دراسة حالة بنك البركة الجزائري ـ إصدار خاص بالمؤتمر الدولي الأول بعنوان صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي، في الفترة من ٥-٦ نيسان ٢٠١١ ، المعهد العالي للدراسات الإسلامية ، سلسة أعمال الندوات والمؤتمرات رقم ١، جامعة آل البيت، الأردن.

٤٢ـ مويزة ، أحمد ، (٢٠٠٦) ، التحليل التنافسي ودوره في إعداد الإستراتيجية التسويقية بالمؤسسة الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.

٣٤ـ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، (٢٠١٥) ، دراسات المعايير الشرعية، المجلد الاول .

٤٤ـ وديع محمد عدنان ، "القدرة التنافسية وقياسها"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٢٤ ، ديسمبر (٢٠٠٣) ، السنة الثانية ، ص٥.

٤٥ـ وهبه ، محمود عارف ، (١٩٨١) ، الخدمات المصرفية في ضوء الشريعة الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، العدد٢٦ ، أبريل ـ ص٩٩.

٤٦ـ يعقوب ، إبتهاج اسماعيل ، (٢٠١١) ، "واقع التطبيقات المحاسبية في المصارف الإسلامية العراقية من وجهة نظر مهنية" ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد٨٩ ، السنة ٣٤ ، ص ٦٤.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1) **Alberto Carneiro(2000 .)"How does knowledge management influence innovation and comptitiveness?"Journal of knowledge management ,V.4, N.2. P. 100.**

2) **Alberto Carneiro(2000)"How does knowledge management influence innovation and comptitiveness?"Journal of knowledge management , V.4, N.2. P. 100**

3) **Barney, J, (1991)"Firm Resources and Sustained Competitive Advantage", *Journal of Management*, No.17.**

4) **Beck, Thorsten, et.al (2003). FINANCIAL AND LEGAL INSTITUTIONS AND FIRM SIZE, World Bank Policy Research Working Paper 2997, March 2003, P. 38**

5) **Cook,David,P.,Goh,Chon-Hunt, and Chung,Chen,H.(1999),Service Typologies: a State of the Art Survey, Production and Operations Management, Vol. 8, N. 3, P.319**

6) **Day, S. & Wensley, R. (1989). Assessing advantage: a frame workfor diagnosing competitive superiority, Journal of Marketing, April, Vol. 52, P. 1.**

7) **Dornbusch, R.; Fischer, S. & P. Samuelson (1977). "Comparative Advantage, Trade and Payments in a Ricardian Model with a Continuum of Goods". *American Economic Review*. 67. P. 823.**

8) **Giorgio Pellicelli, Stratégie d'entreprise, 2Edition, Paris, 2007, P. 211.**

9) **http://www.abahe.co.uk/b/international-marketing/**

10) **Kotler, Ph. And Armstrong, G. (2004), " Principle of Marketing ", Pearson Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey. P. 302.**

11) **-Kotler,p.Keler,K.I.,Manceau,D.,Dubois,B.(2006), Marketing management 12ème Edition,PearsonEducation,Paris. P. 462.**

12) **Montgomery, D. C, & Peck, E. A, & Vining, G. G (2001). Introduction to Linear Regression Analysis, 3rd Edition, John Wiley & Sons, New York.**

13) **Newman, Karin (2001), Interrogating Servqual : A critical Assessment of Service Quality Measurement in a High Street Retail Bank, the International Journal of Bank Marketing, Vol.19,N°3, P. 126.**

14) **Porter, M.; from competitive advantage To corporate strategy In Aseh, David and Bowman LTD. Vol. 31, 1991. P. 143.**